# من الأنماط التحويلية

## في النحو العربي

تأليف

الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة الأولى ١٩٩٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربّ اشرح لى صدرى . ويسّر لى أمرى .
واحلل عقدة من لسانى . يفقهوا قولى ﴾ .

( صدق الله العظيم )

## مقدمـــة

يعنى هذا البحث بإلقاء الضوء على بعض التراكيب فى العربية التى تحولت من أصل افترضه النحويون العرب من خلال نظريتهم التى تقوم على افتراض « أصل » مقدر ، وتركيب ظاهر منطوق أو مكتوب يحاكم إلى ذلك « الأصل » المقدر من خلال عدد من القواعد التى تحكم هذه العلاقة .

وهذا النوع من المعالجة النحوية القديمة يفرض على الدارسين أن يقارنوا بينه وبين نظرية تشومسكى فى النحو التحويلى التوليدى التى فرضت نفسها بقوة على ساحة الدرس اللغوى الحديث ؛ إذ تتفق هاتان النظريتان فى جوانب كثيرة تفرض نفسها بقوة كذلك لا يستطاع تجنبها أو تجاهلها .

وإذا كان بعض الباحثين الجادين قد تطرق لهذه القضية الحيوية من قبل ، فإنه – كما أعتقد – ما زلنا فى حاجة إلى الطرق على أبوابها حتى تنفتح عن آخرها ، ومن جوانب مختلفة تهم الباحث فى النحو العربى .

وإذا كانت معرفة أية لغة من اللغات – كما يقرر تشومسكى – تقتضى القدرة على معرفة عدد من الجمل المحددة التى تعد « بنية عميقة » Deep Structure تعبر عن الوظائف القاعدية التى تقوم بمهمة تحديد التفسير الدلالى Semantical Interpretation و « بنية سطحية » Surface Structure تحدد التفسير الصوتى Phonologicl interpretation ومعرفة الربط بين هاتين

البنيتين بطريقة صحيحة عن طريق القواعد التحويلية transformational rules وتقديم تفسير دلالى وصوتى صحيح لهاتين البنيتين معا . وقد تكون « البنية العميقة » للجملة مطابقة لبنيتها السطحية فيكون الانتقال منها إلى البنية السطحية فى غير حاجة إلى تطبيق قواعد تحويلية من نوع ما ، وقد يكون الانتقال من خلال تطبيق قاعدة تحويلية واحدة أطلق عليها تشومسكى فى كتابه ( ١٩٨١ ) Cources on Government and Binding قاعدة (Move-A) إذ يكون العنصر A هو أى عنصر معجمى ينبغى نقله أو يمكن نقله من موضعه فى البنية العميقة إلى موضع آخر يحتله فى البنية السطحية — أقول إذا كان هذا ما يقرره صاحب النظرية التحويلية فإنه يتشابه مع كثير مما قدمه النحويون العرب القدماء فى معالجتهم لتفسير الجمل فى العربية .

ومهما تكن أسباب هذا التشابه أو التقارب فى أسس المعالجة فإنه ينبغى ألّا نعد ذلك من جانبنا شهادة للنحو العربى ، بل قد أبالغ فأقول ، وبغير تواضع كاذب أو ادعاء خادع ، إن العكس هو الصحيح أى أن هذا التقارب أو التشابه قد يعد شهادة لنظرية تشومسكى ، على أن ذلك أيضا ينبغى أن يكون بغير فرح طفولى ساذج يشغلنا عن فهم الجديد وفهم القديم معا .

ولا شك أن كل فكر حديث متميز يفيد فى فتح زاوية جديدة من زوايا النظر إلى ذلك الهرم القديم الشامخ الذى يكاد إلفنا لهُ واعتيادنا عليه يفقدنا دقة النظر فيه والتنبه لما يحتوى عليه ولما ينخر فيه على السواء .

وقد اقتضى هذا البحث أن أتناوله من هذه الجوانب الآتية :

**أولا** : مفهوم التحويل وسياقه فى الدرس اللغوى الحديث .

**ثانيا** : مفهوم التحويل فى نظرية النحو العربى القديم .

**ثالثا** : أنماط من التحويل فى العربية .

ولم يكن فى الوسع حشد كل أنماط التحويل فى العربية فى هذا البحث ، ولذلك لم يكن ثمة معدّى عن الاختيار ، والاكتفاء بما يكون دليلا على ما وراءه ، على أنى أقرر منذ البدء أننى أشير إلى هذه الأنماط التحويلية كما عالجها النحاة القدماء لا كما يعالجها التحويليون المحدثون ، إذ إنى لا أهدف إلى تطبيق النظرية التحويلية على اللغة العربية بل إلى أشير فحسب إلى طريقة النحويين العرب التى تتشابه فى أصولها مع الطريقة التحويلية الحديثة ؛ ولذلك ذكرت فى عنوان البحث عبارة « فى النحو العربى » ولم أقل « فى اللغة العربية » إشارة إلى هذا المعنى . وعلى الله سبحانه قصد السبيل .

**محمد حماسة**

## ١ - مفهوم التحويل وسياقه النظرى فى الدرس الحديث :

اكتسب مصطلح « التحويل » Transfomation شهرة واسعة فى العصر الحاضر بعد ظهور الاتجاه اللغوى الذى عرفت مدرسته باسم مدرسة « النحو التحويلى التوليدى » على يدى العالم اللغوى الأمريكى الشهير تشومسكى بدءا من سنة ١٩٥٧ م ، وهى السنة التى ظهر فيها كتابه « الأبنية التركيبية » الذى يحمل بذور نظريته الجديدة .

ومدلول هذا المصطلح يعد أحد المفاهيم الأساسية فى هذه المدرسة اللغوية وفى طريقتها فى تحليل اللغة .

وليس من الادعاء القول بأن هذا المصطلح قد ظهر فى الدرس النحوى العربى قبل ظهوره فى النظرية التحويلية التوليدية بمئات السنين . ولعل مفهومه فى الدرس العربى القديم يقترب من المفهوم الحديث للمصطلح نوعا ما من الاقتراب ، غير أن كل مدلول منهما تشكل حسب النظرية التى نشأ فيها ، واتخذ مساره وفقا لأبعاد هذه النظرية وسياقها وغايتها من التحليل اللغوى .

وإذا كان مصطلح التحويل فى النحو العربى لم يحظ بهذا الاهتمام الكبير الذى حظى به سميّه فى النظرية التحويلية التوليدية الحديثة ؛ فإن النظرية النحوية التى أوجدته تعاملت بمفهومه فى تفسير كثير من العبارات والجمل دون التصريح به ، ولم تصرح به مصطلحا إلا فى تراكيب محدودة .

ولعل تقارب مدلولى المصطلحين نابع من أن المدلول الحديث نتاج منحى ينزع إلى « العالمية » ويتجه إلى إيجاد ما يسمى « النحو

الكلّي »[1] ؛ ومن هنا يصلح أن يُصطنع وسيلة للتحليل فى أية لغة ؛ ولذلك روعي فى مفاهيمه الأساسية أن تكون ذات أبعاد واسعة تستوعب « أنحاء » مختلفة فى لغات متعددة .

---

(١) النحو الكلى أو الفلسفى ازدهر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى أوربا ، وهو - كما يشير اسمه - يعنى بالمبادئ العامة لبناء اللغة أكثر من عنايته بالخصائص الخاصة . وقد تطور إلى حد ما فى الفرنسية على وجه الخصوص استجابة للتقليد الوصفى المبكر الذى تمسك بأن المهمة الوحيدة المناسبة للغوىّ هى أن يقدم الحقائق العامة ، وأن يقدم نوع « التاريخ الطبيعى » للغة ( وعلى الأخص فى « الاستعمال المقبول » لرجال الحاشية وأفضل الكتاب ) . وفى المقابل ألح علماء « النحو الكلى » على أن دراسة اللغة يجب أن ترقى من مستوى «التاريخ الطبيعى» إلى مستوى «الفلسفة الطبيعية»؛ ومن ثم كان مصطلح «النحو الفلسفى Philosophical grammar» ويُقصد بالفلسفى ما يقصد بالمصطلح « العلمى » . وأخيرا يجب ألا يكون النحو الكلى تسجيلا لحقائق الاستعمال العامة ، ولكنه - بالأحرى - يجب أن يشير إلى القسم معظم الحقائق العامة ، وأن يؤسس المبادىء العامة التى يمكن أن تنطبق على كل اللغات ، وتبنى فى النهاية على أساس الخصائص الجوهرية للعقل التى يمكن أن تشرح كيف تستعمل اللغة ، ولهذا تملك السمات الخاصة التى يختارها النحو الوصفى عفويا ليقصر عليها اهتمامه .

وقد انتهى تقليد « النحو الكلى » نهاية غير متوقعة فى القرن التاسع عشر ، ونسيت إنجازاته بضراوة ، وأصبح متهما لدى اللغويين بما يأتى : ( أ ) أنه لا يهتم بأصوات الكلام المنطوق بل بالكتابة فحسب ، (ب) أنه مبنى فى أساسه على النموذج اللاتينى ( جـ ) أنه معيارى ( د ) أن فرضياته عن البناء اللغوى قد فندها علم اللغة الأنثروبولجى .

وقد أحيا تشومسكى فكرة النحو الكلى ودافع عنه ورد هذه الاعتراضات ، واهتم بالنحو الكلى لأنه أقام تمييزا واضحا بين « البنية العميقة والبنية السطحية » . والفرضية الأساسية لعلماء النحو الكلى كانت هى أن اللغات نادرا ما تختلف فى مستوى البنية العميقة التى تعكس الخصائص الأساسية فى التفكير والإدراك ولكنها تختلف اختلافا واسعا فى المستوى الذى لا يهم كثيرا وهو مستوى البنية السطحية . وقد أحيت دراسات تشومسكى ونظريته « النحو الكلى » وبعثت فيه الحياة من جديد .

انظر : Chomsky : Selected readings , P P. 1,3

وانظر أيضا : .

David Crystal:
A First Dictionary of Linguistics and Phonetics, P.369.

وكذلك :

Hartmann and Stork:
Dictionary of Language and Linguistics, P.245.

ولعل هذا التقارب راجع أيضا إلى صفاء النظرة التى أوجدت المدلول القديم ، وصدقها ، ونجاحها فى كونها وسيلة للوصف والتحليل والتفسير .

ولعل هذا التقارب راجع كذلك إلى نوع من التأثر والاهتداء ، فصاحب النظرية الحديثة نفسه يصرّح بأنه قبل أن يبدأ فى دراسة اللسانيات العامة كان مشغولا ببعض الأبحاث التى تدور حول اللسانيات السامية ، وأنه قد درس هذا مع مستشرق يعرف العربية وآدابها هو الأستاذ فرانز روزنتال ، وأنه كان مهتما بالتراث العربى والعبرى . أضف إلى ذلك أن دراسته المبكرة كانت تدور حول النحو العبرى فى العصور الوسطى ، وقد كان أبوه متخصصا فى النحو العبرى والعربى فى هذه المرحلة ، وقد درس هذا النحو على يديه ، كما درس أثناء فترة طلبه بجامعة بنسلفانيا النحو العربى الحديث ، والنحو العربى فى القرون الوسطى . ويقول إنه كتب فى مقدمة كتابه ( البناء المنطقى لنظريات علم اللغة ) The logicl structure of Linguistics theories يقول : « ناقشت فى هذه المقدمة كيف أن بعضا من دراستى المبكرة فى صغرى لنحو القرون الوسطى كان قد قادنى إلى بعض الأفكار حول البنية التنظيمية اللغوية التى دخلت بعد ذلك فى نظرية الصوتيات التوليدية ، ونظرية النحو التوليدية . وكانت هذه الأفكار – فى الواقع – هى المثل المعتبرة التى احتذيتها فى الأربعينيات . وأول بحث كتبته فى النحو التوليدى هو ما كتبته فى النحو التوليدى للغة العبرية ، واعتمدت فيه على هذه الأفكار . وكان ذلك فى أواخر الأربعينيات »[1] وقد أقام نحاة العبرية الذين عاشوا

(١) حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية ( مجلة اللسانيات – جامعة الجزائر – العدد ٦ سنة ١٩٨٢ م ص ٧٩ ، ٨٠ – لقاء مع تشومسكى أجراه الدكتور مازن الوعر ) وانظر مقدمة كتاب « نظرية تشومسكى اللغوية » لجون ليونز ترجمة د. حلمى خليل ص ١٢ ، ١٣ ، والنحو العربى الحديث بحث فى المنهج د. عبده الراجحى ص ١١٠ .

فى كنف المسلمين فى الأندلس ، أمثال سعديا الفيومى ، ومروان بن جناح ، درسهم النحوىّ للغة العبرية على طريقة النحو العربى ومنهجه ، كما هو معروف ، فمن الممكن إذن معرفة النحو العربى عن طريق النحو العبرى إذا لم يكن يعرف العربية .

وقد يكون هذا التقارب ، بعد هذا وذاك ، راجعا إلى الالتقاء فى الظاهرة اللغوية المدروسة ، فيكون هذا التقارب من توارد الخواطر فى الفكر الإنسانى وخاصة فى المجال الواحد .

ومهما يكن من أمر التقارب بين مدلولى هذا المصطلح « التحويل » ، كل فى مجاله ، فإن سلوك كل منهما مختلف عن الآخر ، وما يترتب على كل منهما مختلف كذلك .

إن « التحويل » فى نظرية النحو التحويلى التوليدى – وهو مصطلح أساسى تنسب إليه مع قرينه « التوليد » Generation هذه النظرية[١] – هو عملية تغير تركيب لغوى إلى آخر بتطبيق قانون تحويلى transformational rule واحد أو أكثر ، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية . إنه وصف العلاقة بين التركيب الباطنى ( أو البنية العميقة Deep Structure ) والتركيب الظاهرى ( أو البنية السطحية Surface structure )[٢] والعلاقة بين التركيبين تشبه عملية كيمياوية يتم التعبير عنها

---

(١) وهذان المصطلحان – كما يقول فرانك بالمر Grammar P.135 « يحدد أحدهما على الآخر منطقيا ، ولكن النظرية اكتسبت مقوليتها من تفاعلهما معا ، ولكن هاتين الجهتين يمكن – بل يجب – أن تعد كل منهما منفصلة عن الأخرى . ومصطلح التحويل أكثر أساسية ، وربما يعد أكثر ثورية أيضا من قرينه .

(٢) لم يتفق الدارسون حتى الآن على اختيار ترجمة واحدة لهذين المصطلحين Deep structure و Surface structure . فهم يقولون عن الأول إنه التركيب العميق ، والتركيب التحتى ، والبنية الداخلية والبنية العميقة ، والبنية التحتية ، والتركيب الباطنى ، والبنية الأساسية – وعن الثانى يقولون إنه : البنية السطحية ، والتركيب الظاهرى ، وظاهر اللفظ ، تركيب سطحى ، وغير هذا وذاك مما يوقع القارئ العربى =

بمعادلة أحد طرفيها ، المواد قبل تفاعلها input ، والطرف الآخر هو الناتج بعد التفاعل output . إن التركيب الباطنى deep structure يعطى المعنى الأساسى للجملة . وهذا التركيب تركيب مجرد ، وافتراضى ، ويتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن تصبح تركيبا ظاهريا ، وبذلك يكون التركيب الظاهرى حقيقة فيزيائية ملموسة إذا تكلمنا أو كتبنا[1] .

فالتحويل – فى أبسط تعريفاته – هو تحويل جملة إلى أخرى، أو تركيب إلى آخر ، والجملة المحول عنها هى ما يعرف بالجملة الأصل[2] Kernel . والقواعد التى تتحكم فى تحويل جملة الأصل أو « البنية العميقة » هى القواعد التحويلية . وهى قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة ، أو تنقلها من موقع إلى موقع ، أو تحولها إلى عناصر مختلفة ، أو تضيف إليها عناصر جديدة ، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة المجردة الافتراضية التى تحتوى على معنى الجملة الأساسى إلى البنية السطحية الملموسة التى تجسد بناء الجملة وصيغتها النهائية[3] . وهذه القواعد التحويلية تختلف تفصيلاتها من لغة إلى أخرى[4] فقد تكون الحذف أو الاستبدال أو الإضافة أو الإطالة أو إعادة الترتيب أو غير ذلك مما يناسب اللغة المدروسة وقد تكون هذه القوانين اختيارية optional rule

---

= فى بلبلة ، فضلا عن اختلاف المقاربة عن المشاركة فى طريقة الصياغة التى تقف عائقا آخر يضاف إلى البلبلة فى الترجمة .

(١) انظر : قواعد تحويلية توليدية للغة العربية ٢٢ .

(٢) انظر : Grammar. P. 138

(٣) انظر : Chomsky , Aspects of the theory of syntax . p.88

(٤) انظر التقدير وظاهر اللفظ ٧ . وانظر نماذج من التحويلات فى كتاب تشومسكى « البنى النحوية » فى الفصل السابع ٨١ – ١١٠ ( ترجمة د . يوئيل يوسف عزيز – دار الشؤون الثقافية العامة بغداد – ١٩٨٥ ) . وانظر : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية د . ميشال زكريا ص ١٤ وما بعدها .

أو إجبارية opligatory rule. وفى كل حالة يشترط أن «يخضع تطبيق القوانين التحويلية لشرط أساسى هو قابلية التركيب للتحيل Structual analysability. وهذا يعنى أن القانون التحويلى يجرى تطبيقه على تركيب من الممكن تحليله إلى عناصر سبق ظهورها فى التركيب الباطنى ، وبعبارة أخرى ، لابد من وجود وصف تركيبى Structural description قابل للتحليل استنادا لعناصر التركيب الباطنى . وهذا الشرط ضرورى للسيطرة على القوانين التحويلية وحصر استعمالها فى مخرجات outputs القوانين الباطنية وقوانين المفردات»[1] .

وإذن الوصف النحوى للجمل – كما قدمه تشومسكى – له جهتان : بنية سطحية surface structure وبنية عميقة deep structure أكثر تجريدًا . والبنية السطحية – فى عبارة مجملة – هى جهة الوصف التى تحدد الصيغة الصوتية للجمل ، على حين أن البنية العميقة تحدد التفسير الدلالى لها ، وفى بعض الحالات تسهم البنية السطحية فى التفسير الدلالى . والقواعد التى تعبر عن العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية فى الجمل تسمى التحويلات النحوية grammatical transformations ومن ثم كان مصطلح النحو التحويلى التوليدى[2] transformation-generative grammar .

والأساس النظرى الذى انطلقت منه هذه النظرية يقوم على مبدأ يقرر أن مهمة الوصف اللغوى هى أن يحدد القواعد التى تربط ما بين الأصوات الكلامية ومعانيها الدلالية ، وأن يعمل ما أمكن على تحديد عدد الحالات المختلفة ، وبعبارة أكثر اختصارا ، أن يفسر لغة المتكلم –

---

(١) قواعد تحويلية للغة العربية : ٣٩ ، ٤٠ .

(٢) Chamsky : selected readings , p.a , b

المستمع الفعلية وسليقته Copetence أو قدرته اللغوية ومعرفته بهذه اللغة[1] . ومعرفة المتكلم – المستمع هذه بلغته مقيدة إلى أبعد مدًى بالحدس اللغوى للمفسر ، ونتيجة لذلك تعمل هذه النظرية على تحديد القواعد التى تحاول أن تفسر طبيعة المعرفة اللغوية للمتكلم لا التى يجب أن تحتكم إلى تلك المعرفة الفعلية لتصلح عيوبها . وقد رأت هذه النظرية أن السبيل الأمثل لتجنب هذا المأزق الحرج يستلزم وضوح قواعد النحو

(1) يختلف مفهوم الكفاية اللغوية أو السليقة Competence عند تشومسكى عن مفهوم « اللسان » عندى دى سوسير ، فاللسان عند دى سوسير هو « القسم الاجتماعى من اللغة الخارج عن الفرد . هذا الفرد لا يستطيع أن يخلقه أو يغير فيه ، وهذا اللسان الذى لا يوجد إلا بفضل نوع من عقد يجرى بين أعضاء الجماعة والفرد من جهة أخرى يحتاج إلى عملية تعلم كى يعرف سير اللسان .. إنه نسق من علامات لا يهمنا فيه سوى الوحدة بين المعنى والصورة السمعية... فاللسان مستودع الصور السمعية، والكتابة شكل هذه الصورة الملموس ... إن اللسان مؤسسة اجتماعية ... إن اللسان نسق من العلامات يعبر عن أفكار » ( ف . دى سوسير « موضوع الألسنية » الفكر العربى العدد ٨ ، ٩ ص ١٠٩ ، ١١٠ ) وقد ناقش كثير من الباحثين الفرق بين ثنائية دى سوسير « اللسان / الكلام » وثنائية تشومسكى « الكفاية / الأداء » وقد عرض تشومسكى أهم جوانب نظرته حول هذه النقطة فى « قضايا راهنة فى النظرية اللغوية Current Issues in Linguistic theory وقد قارن مارك ريشيل بين ثنائية دى سوسير وثنائية تشومسكى قائلا : « يبدو لنا فى الواقع أن ما يميز بصورة أساسية مفهوم الكفاية اللغوية عند تشومسكى عن مفهوم اللسان عند دى سوسير هو تشديد مفهوم الكفاية على وجود قدرة نفسانية خلاقة عند الشخص الناطق . فاللسان عند دى سوسير كنز يودع عن طريق ممارسة الكلام فى الأشخاص الذين ينتمون إلى الجماعة نفسها ، ونظام نحوى يوجد بالقوة فى كل دماغ » فليس الشخص إلا مودعا لنظام خارجى ، ويودع هذا النظام فيه عن طريق ممارسة الكلام . لذا فإن تحليل اللسان لا يلزم عالم اللغة بحال من الأحوال بالبحث عن الأواليات التى يشكل الشخص الناطق مجالا لها ، وعليه لا تطرح فى هذا المنظور مشكلة مدى مطابقة نموذج اللسان الذى يعده عالم اللغة على الواقع النفسانى . أما مفهوم الكفاية اللغوية فيستند على العكس صراحة إلى قدرات الشخص اللغوية ، ويمثل هذا المفهوم فى الواقع العوامل اللغوية الصرفة التى تتدخل فى أفعال الكلام أو الأداء اللغوىّ إنه يتطابق مع نحو اللغة أو مجموع القواعد التى تؤدى كشفا عن( (صوابها: تفسر ) بنية العبارات الممكنة ، فالكفاية لا تتشكل أبدا مجرد مستودع فى الدماغ بل تشكل فى الواقع عملية ابتكار بمعنى أن أهم خاصية لها ربما تتمثل فى إصدار أو تأويل العبارات الجديدة باستمرار رغم خضوع هذه العبارات على الدوام إلى أحكام القواعد نفسها » ( اكتساب اللغة ترجمة د . كمال بكرش – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع لبنان ١٩٨٤ ) وانظر الفصل الثانى من كتاب الألسنية التوليدية والتحويلية ( النظرية الألسنية ) من ص ٢٥ إلى ٤٥ د. ميشال زكريا ( المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٨٦ ) .

تماما وذلك بتمكين القواعد من تحديد بنية الجمل بشكل مستقل من خلال المعرفة اللغوية للمفسر والطريقة الأولى لتحقيق هذا المطلب تكون بالقول بأن التنبؤ الذى تمنحه القاعدة يجب أن يكون نتيجة منطقية تلقائية لحقائقها المقررة وقواعدها . والطريقة الثانية لذلك تكون بالقول بأن القاعدة النحوية يجب أن تكون محددة فى صيغة نظام القواعد التى تنتج كل الجمل النحوية للغة فحسب[1] . ومن هنا كان المصطلح التوأم لمصطلح التحويل وهو التوليد Generation وهو يعنى أن النحو يجب أن يولد كل الجمل الصحيحة نحويا للغة فقط ومع هذا ، يجب – كما يقول فرانك بالمر – ألا يخدعنا هذا المصطلح ، فهو لا يعنى أن النحو فى الحقيقة سيقدم هذه الجمل صوتيا إلى الوجود الفعلى ، ولكنه – فحسب – يعنى أن النحو يجب أن يحدد عن طريق قواعده ومصطلحاته ما يمكن أن ينتجه من الجمل الممكنة فى اللغة . إن « التوليد » يعنى أن « تتنبأ » بما يمكن أن يكون جملا صحيحة فى اللغة ، أو « تحدد » بوضوح ما يمكن أن يكون جملا فى اللغة . وإذن النحو يجب أن « يولّد » و « يحدد » و « يتنبأ » بالجمل[2] . ويضرب بالمر مثالا يوضح به هو الجملتان :

**John Saw Mary.**

**I like ice-creem .**

---

(١) انظر : **Chomsky , selected readings P.a, b**

(٢) انظر **Palmer , Grammar , P.150 .**

وانظر أيضا : **Crystal. D, A First Dictionary of linguistics and phaonetics,P.160**

ويشرح جون ليونز مصطلح التوليد عند تشومسكى من خلال مثال رياضى مشيرا إلى أن هذا المصطلح نفسه مأخوذ من مجال الرياضة . فإذا أخذنا المعادلة الجبرية ٢ س + ٣ ص – ز نجد أن المتغيرات **Variables** س ، ص ، ز يمكن تحديد قيمتها من خلال هذه المعادلة وذلك طبقا للعمليات الرياضية العادية بحيث تولد مجموعة من النتائج ذات قيمة غير محدودة ، وهكذا تتغير النتيجة فى كل مرة تختلف فيها قيم هذه المتغيرات . فإذا جاء شخص آخر وطبق القواعد الرياضية تطبيقا صحيحا وحصل على نتائج مختلفة فإننا حينئذ نقول : إنه=

ويقول إنه لا يمكن أن تكون الجملة الأولى واحدة مما يأتى :

- Saw John Mary .
- John see med Mary

ولا يمكن أن تكون الثانية واحدة مما يأتى :

- Like ice-creem I.
- I read ice-creem.

بل لكى تكون كلتاهما صحيحة يجب أن تكون على الصيغة الأولى ، والمتكلم بالإنجليزية يعرف ذلك ، ويستطيع أن « يولد » هذه الجملة الصحيحة ، ويستطيع أن « يحددها » ، وأن « يتنبأ » بها كذلك .

ولقد حدد صاحب النظرية مهمة عالم النحو – وهو بصدد مناقشة آراء يسبرسن – يقول تشومسكى : « إن الاهتمام المحددّ للنحو هو أن يحدد طبيعة الفكرة التجريدية التى تمثل خيطا رابطا بين عالمى الأصوات والأفكار مع الاحتفاظ بالحقائق اللغوية الواقعية التى تنتظمها غريزة الكلام فى كل مجتمع أو فى كل أمة ، وعليه أن يحدد طريقة اللغة الخاصة فى حل مشكلة الجمع بين عالمى الصوت والفكرة وعلى مستوى أعمق من التحليل . وعليه أن يبحث تأسيس المبادىء العامة التى تحكم هذه النظرة المجردة . وعليه أن يحاول استخلاص المبادىء الكبرى التى ترتكز عليها قواعد كل اللغات »[1] .

=لابد قد ارتكب خطأ ما، ولكننا لا نقول إن القواعد الرياضية غامضة أو غير محددة، وبذلك نترك مجالا للشك فى الطريقة التى ينبغى بها تطبيق مثل هذه القواعد . ومفهوم تشومسكى للقواعد النحوية يشبه هذا تماما من حيث إنها لابد أن تكون محددة تحديدا صارما مثل القواعد الرياضية أى أن تكون منطقية Formalized وذلك هو المصطلح الفنى الدقيق الذى يعبر عن ذلك . ( انظر نظرية تشومسكى اللغوية ٨٤ – ٨٦ ترجمة د . حلمى خليل ) .

(١) Chomsky , Essays on form and interpretatoin , p.28

وقد خضعت النظرية لتعديلات متعددة من قبل صاحبها نفسه ، ومن قبل أتباعها ، والذين عالجوا جوانب لغوية منطلقين منها ، وقد كان للدراسات التى قام بها كاتز وفودور ، وكاتز وبوستال أثر فى أن يعمل تشومسكى على جبر النقص الدلالى فى نظريته مما ظهر أثره فى سنة ١٩٦٥ فى كتابه « وجوه النظرية النحوية » Aspacts of the theory of syntax ، فأصبحت النظرية أكثر قبولا بعد أن أضاف المكون الدلالى إلى المكون التركيبى والمكون الصوتى ، وبرغم هذا ظلت النظرية خاضعة لعدد من التعديلات التى يقوم بها تلاميذ تشومسكى وزملاؤه ، وكان لدراسات كل من ليكوف ومكّولى وكوك وجروبر وفيلمور ما جعله يعدل إلى النظرية التى سماها Extended standard theory « النظرية النموذجية الموسعة » أو « المنهج المعيارى الموسع » وما يزال الباحثون التحويليون يعملون على توضيح جوانب النظرية بالتطبيق والتفسير ، والتعّديل أحيانا ، وقد كان لجاكندوف تأثير واضح فى هذا الصدد . ولأن أساس النظرية واضح عند صاحبها ويتمتع بمرونة علمية تجده يتقبل هذه التعديلات ويستوعبها فى أبحاثه المطورة ، وأخيرا تكونت لديه نظرية تكاد تكون جديدة هى « نظرية الحكم والربط » Government and Binding theory طورها فى كتاب له صدر سنة ١٩٨١[1] .

وهكذا نرى أن الفكرة قد تكون سهلة فى صياغتها النظرية حيث إنها تقوم على افتراض وجود بنيتين إحداهما عميقة أو مقدرة أو تحتية ،

---

(١) See : Lectures on Government and Binding , class pectures M.I.T Fall 1981.

وانظر تفصيل شيء مما أجمل فى : تشومسكى والثورة اللغوية جون سيرل ، الفكر العربى العدد ٨ ، ٩ و « نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية » د . مازن الدعر - دار طلاس - دمشق ١٩٨٧ ص ٤٩ - ٨٧ ) . والألسنية التوليدية والتحويلية ( النظرية الألسنية ) د . ميشال زكريا ص ٩ إلى ٢٣ )

د . ميشال زكريا ص ٩ إلى ٢٣ ) و « اللسانيات واللغة العربية » للدكتور عبد القادر الفاسى الفهرى من ٤١ إلى ٩٧ ( منشورات عويدات - بيروت ١٩٨٦ م ) .

وهى على كل حال ، تجريدية ، والأخرى سطحية أو ظاهرة وهى تعد التمثيل الصوتى الفعلى للبنية العميقة ، وأما القواعد التى تحكم التحولات من البنية العميقة إلى البنية السطحية فهى قواعد التحويل التى تختلف من لغة إلى أخرى . ولكن هذه النظرية تأخذ عمقها من صياغتها التطبيقية حيث توجد القواعد المتعددة التى تحكم كل حالة من الحالات ، والتى تلجأ غالبا إلى ما يشبه المعادلات الرياضية ، وتلجأ كذلك إلى « التشجير » أو الأقواس والأسهم من أجل كشف المكونات وتداخلها[1] . إن هذه النظرية تهدف إلى تحديد قواعد اللغة كلها وإلى بناء نموذج لآليتها انطلاقا من الفرضية التى تقر بمقدرة المتكلم — المستمع على أن ينتج جمل اللغة ويفهمها ، ويستطيع أن يصوغ عددا غير متناه من جمل هذه اللغة لم يسبق له أن نطق بها أو سمعها من قبل ، وهو قادر أيضا على أن يربط المعانى الذهنية بمجموعة الإشارات الصوتية التى ينطق بها فى عملية تكلم اللغة .

---

(١) انظر نموذجا لذلك فى :

1. From Deep to surface structure An Introduction to transformational syntax. Marina K. burt (Harper & Row publishers New York 1971)
2. Bruce L. Liles , An Introductory transformational Grammar. (Prentice - Hall , Inc. Englewood cliffs- New Jersey 1971)

## ٢ – مفهوم التحويل فى الفكر النحوى العربى :

إذا كان « التحويل » فى الفكر النحوى التحويلى قد قام على أساس أن هناك لكل جملة ينطق بها المتكلم بنيتين إحداهما عميقة ، والأخرى سطحية ، وكان لابد من « التحويل » بقواعده المختلفة لكى يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتى ، فإن هذه الفكرة نفسها التى أدت إلى ضرورة « التحويل » فى المنهج التحويلى الحديث قد وجدت بشكل أو بآخر فى الفكر النحوى العربى القديم .

ويعد تناول النحاة العرب القدماء تطبيقا لفكرة المواءمة بين « العمق » المقدر و « السطح » الظاهر ، فهناك دائما « نموذج » أو « معيار » أو « أصل » تجريدى فى الغالب يحاول « الكلام » الحى تنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود . وقد جمع النحويون القدماء بين النموذج التجريدى والتعبير الواقعى المنطوق ، وجعلوا أحدهما – وهو النموذج المجرد – أساسا للآخر ، وحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرد .

والذى يعنينا هنا بالطبع أن مفهوم « البنية العميقة » ، لا المصطلح الخاص بها ، كان موجوداً فى معالجتهم ، وقد عبروا عنه بطرق مختلفة كقولهم « أصله كذا » أو « قياسه كذ » أو « هو على تقدير كذا » أو « تأويله كذا » أو « على نية كذا » إلى آخر هذه العبارات التى تعنى شيئا واحدا هو أن هناك « بنية عميقة » وراء « السطح » المنطوق .

وقد استُغل مفهوم « البنية العميقة » فى التفريق بين معانى العبارات التى يكون ظاهرها ملبسا ، فكان مفهوم البنية العميقة هذا هو الذى

يؤدى إلى إزالة هذا اللبس أو الغموض الذى يوجد فى العبارات أو الجمل ذات المعانى المتعددة ambiguous sentences ، مثال ذلك هذه الجملة :

– زيارةُ الأقاربِ مكلفة .

فالتركيب الإضافى « زيارة الأقارب » قد يكون معناه :

( أ ) يزورنا الأقارب .

(ب) نزور الأقارب .

فإرجاع هذا التركيب إلى إحدى الجملتين اللتين تعدان « أصلا » لهذا التركيب هو الذى يحدد المعنى المقصود ؛ ولذلك كان النحو القديم يحل هذا الغموض عندما يقرر أن هذا من إضافة المصدر إلى فاعله ، أو من إضافة المصدر إلى مفعوله فى المعنى . وكذلك عبارة « مكلفة » قد تكون راجعة إلى :

( أ ) يتكلف الأقاربُ .

(ب) نتكلف ( نحن ) .

ويتحدد المعنى عندما يقدر المحذوف « لنا » أو « لهم » . وفى مثل هذا الحذف يستعان بالسياق ليفسره ، ولذلك قال النحويون : إن الحذف لا يكون إلا لدليل حالىّ أو مقالىّ .

ومفهوم « البنية العميقة » وراء كثير من التفريق بين عناصر فى الجملة قد تبدو متشابهة فى سطحها ، فهو وراء التفريق بين الحال والمفعول الثانى ، والتفريق بين البدل وعطف البيان فى المواضع التى لا يكون فيها عطف البيان بدلا ، والتفريق بين الإضافة اللفظية والإضافة المعنوية ، ووراء كل ما يقال عن الحمل على المعنى ، والتقديم والتأخير ، والحذف ، وافتراض التركيب الذى يوازى أسلوب النداء ، والتركيب الذى يوازى

أسلوب الاختصاص والتركيب الذى يوازى أسلوب التحذير والإغراء ، والتركيب الذى يوازى التعجب بصيغتيه القياسيتين، والجمل التى لها محل من الإعراب .

وقد كان هذا المنحى واضحا فى تناول النحويين ، إذ كانوا يراعون دائما « البنية العميقة » أو ما يقدرونه للجملة المنطوقة ، وسوف أقدم أمثلة من عصور مختلفة . يقول سيبويه « هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته فى كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ، وذلك قولك :

– هذا ولا زعماتِك ، أى ولا أتوهم زعماتك .

ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرمة ، – وذكر الديار والمنازل – :

ديارَ ميّة إذْ ميّ مساعفةٌ      ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربُ

كأنه قال : اذكرْ ديار مية . ولكنه لا يذكر « اذكرْ » لكثرة ذلك فى كلامهم واستعمالهم إياه ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك . ولم يذكر : و « لا أتوهم زعماتك » لكثرة استعمالهم إياه ، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه .

ومن ذلك قول العرب : « كِلَيْهما وتمْرًا » . فذا مَثَل قد كثر فى كلامهم واستعمل ، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : « أعطنى كليهما وتمراً » .

ومن ذلك قولهم : « كلَّ شئٍ ولا هذا » و « كلَّ شئٍ ولا شتيمة حرّ » أى : ائت كلَّ شئ ولا ترتكب شتيمة حر ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه ، فأجرى مجرى : ولا زعماتك .

ومن العرب من يقول : « كلاهما وتمرًا » كأنه قال : كلاهما لى ثابتان ، وزدنى تمرًا . و « كلَّ شىء ولا شتيمة حر » كأنه قال : « كل شىء أَمَمٌ ولا شتيمة حرّ ، وترك ذلك الفعل بعد « لا » لما ذكرت لك ، ولأنه يَستدل بقوله : كلّ شىء أنّه ينهاه . ومن العرب من رفع الديار ، كأنه يقول : تلك ديار فلانة »[1] .

فقد ذكر سيبويه فى هذا النص عددا من الأمثلة المستعملة المنطوقة وذكر أيضا مقابلاته المفترضة التى جاءت منها المنطوقة وحولت عنها ، وذكر وسيلة التحويل أو قاعدة التحويل .

| المثال المفترض ( الأصل ) | قاعدة التحويل | المثال المستعمل |
|---|---|---|
| ١ - هذا ولا (أتوهم) زعماتِك . | الحـــذف | هذا ولا زعماتِك |
| ٢ - ( اذكر ) ديارَ مية | الحـــذف | ديارَ ميَّـــة |
| ٣ - ( أعطنى ) كليهما وتمرًا | الحـــذف | كليهما وتمـرًا |
| ٤ - ( ائت ) كل شىء ولا ( ترتكب ) هذا | الحـــذف | كلَّ شىء ولا هذا |
| ٥ - ( ائت ) كل شىء ولا ( ترتكب ) شتيمة حر | الحـــذف | كلَّ شىء ولا شتيمةَ حُرٍّ |
| ٦ - كلاهما ( لى ثابتان ) و ( زدنى ) تمرا . | الحـــذف | كلاهما وتمرا |
| ٧ - كلُّ شىء ( أمم ) ولا ( ترتكب ) شتيمة حر | الحـــذف | كلُّ شىء ولا شتيمَةَ حرّ |
| ٨ - ( تلك ) ديار ميةَ | الحـــذف | ديارُ ميَّـــة |

(١) سيبويه ١/٢٨٠ ، ٢٨١

وقد علل سيبويه الحذف بما يدعمه من سياق الحال « لا ستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه » والسياق اللغوى « لما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك » و « ولأنه يستدل بقوله « كل شيء » أنه ينهاه » وأضاف إلى سياق الحال والسياق اللغوى كثرة الاستعمال فى الكلام ، وكثرة الاستعمال فى الكلام تعنى ارتباط التعبير بدلالته وإلف هذه الدلالة حتى إن ذكر بعض التركيب كاف فى تذكر هذه الدلالة المألوفة المقترنه به . وفى كتاب سيبويه أمثلة كثيرة يمكن تتبّعها .

وما يقوله النحوين فى « تمييز الجملة » يعد مثالا واضحا على « التحويل » الذى يرد هنا صراحة . يقول الأشمونى فى تعريف تمييز الجملة « فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل ، فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول نحو : « طاب زيد نفساً » ، « واشتعل الرأسُ شيبا » والتمييز فى مثله محوّل عن الفاعل . والأصل : طابت نفس زيد ، واشتعل شيب الرأس ، ونحو : غرست الأرض شجرا « وفجرنا الأرض عيونا » والتمييز فيه محول عن المفعول ، والأصل : غرست شجر الأرض ، وفجرنا عيون الأرض »[1] ، ويقول : « الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا فى الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة »[2] والأشمونى على وعى بأن هذا التحويل المراد به المبالغة والتأكيد إنما هو تحويل فى « الصناعة »[3] .

---

(١) شرح الأشمونى ١٩٥/٢ .
(٢) شرح الأشمونى ٢٠١/٢ .
(٣) شرح الأشمونى ١٩٩/٢ .

ويشرح ابن يعيش مسألة تحويل التمييز سواء أكان تمييز مفرد أم تميز نسبة شرحا يظهر فيه وضوح فكرة « الأصل » والتحويل عن هذا الأصل إلى السطح المنطوق ، فيقول – وهو بصدد شرح عبارة الزمخشرى فى المفصل – : « وإذا قلت : عندى عسلٌ رطلٌ ، وخلٌ راقودٌ فقد أتيت به على الأصل . وإذا قدمت ، وقلت : عندى رطلٌ عسلًا ، وراقودٌ خلًّا فقد غيرتهما عن أصلهما لما ذكرناه من إرادة المبالغة والتأكيد فى الإخبار عن مقدار ذلك النوع ، فهذا المراد من قوله « ألا تراها إذا رجَعْتَ إلى المعنى متصفة بما هى منتصبة عنه » يريد أنها منتصبة بالمقادير التى قبلها لشبهها بأسماء الفاعلين على ما تقدم . وهذه المقادير الناصبة لها أوصاف فى الحقيقة على ما بينا أن الأصل فى قولك : عندى راقودٌ خلًّا ورطلٌ زيتًا : عندى خلٌّ راقودٌ ، وزيتٌ رطلٌ . وقوله : « ومنادية على أن الأصل كذا » يريد أنه مفهوم منها معنى الوصفية ، وإن لم يكن اللفظ على ذلك . وكذلك القول فى قولك : طاب زيدٌ نفسا ، وتصبب عرقا ، وتفقأ شحما . المعنى على وصف النفس بالطيب ، والعرق بالتصبب ، والشحم بالتفقأ ، والشيب بالاشتعال(١) . فإذا قلت : طاب زيد نفسًا ، فتقديره : طابت نفس زيد ، وإذا قلت : تصبب عرقا ، فتقديره : تصبب عرقه ، وإذا قلت : تفقأ شحما زيدٌ ، فتقديره : تفقأ شحم زيد . وإنما غيّرت بأن ينقل الفعل عن الثانى إلى الأول ، فارتفع بالفعل المنقول إليه ، وصار فاعلا فى اللفظ ، واستغنى الفعل به ، فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول ، إذ كان له به تعلق ، والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل . وقوله : « لأن الفعل فى الحقيقة وصف

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾ ( مريم – آية ٤ ) ولم يوردها ضمن ما مثل به من قبل ، اعتمادًا على أن الزمخشرى صاحب المفصل أوردها ضمن ما أورد من أمثلة فى أول الباب .

فى الفاعل » يريد الفعل الحقيقى ، وهو الحدث ، وذلك وصف فى الفاعل ، فإذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا نحو قولك : تكلم الحجر ، وطار الفرس . فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران إلا أن تريد المجاز ، كذلك قولك : طاب زيدٌ ، وتصبب ، وتفقأ ، لا يوصف زيد بالطيب ، والتصبّب ، والتفقؤ ، فعلم بذلك أن المرادَ المجازُ ، وذلك أنه فى الحقيقة لشيء من سببه ، وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيدا »[1] ويشرح ابن يعيش هذا التأكيد وهذه المبالغة المفهومين من هذا التحويل فيقول متابعا الزمخشرى « ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسندا إلى جزء منه فصار مسندا إلى الجميع ، وهو أبلغ فى المعنى ، والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند فى اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ، ثم لما احتمل أشياء كثيرة ، وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض ، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه ، وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من ذلك بالنكرة التى هى فاعل فى المعنى ، فقيل : طاب زيدٌ نفسا ، وكذلك الباق . فهذا معنى قوله : « والسبب فى هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد » فاعرفه »[2] .

وقد أوردت هذا النص مع طوله لأنه واضح فى شرح طريقة التحويل التى اتبعها فى تحويل جملة من أخرى لغرض يرمى إليه المتكلم . وهذا النص يكشف لنا جانبا من التحويل فى العربية يختلف عن نظيره فيما بعد ، وهو أن الجملة المحوّل عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحته أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها ، بل قد تكون أيضا من الجمل التى

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٥ .

(٢) السابق نفسه .

يمكن استعمالها ، ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال ، كما أشار سيبويه ، أو إلى الاستخفاف ، كما أشار سيبويه أيضا في قوله : « وذلك قولك امتلأتُ ماءً ، وتفقأتُ شحما ... وإنما أصله : امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم ، فحذف هذا استخفافا »[1] وقد يكون الغرض من التحويل هو القصد إلى المبالغة والتأكيد ، وهذا معنى يضاف إلى معنى الجملة الأصلي المعدول عنها أو المحول عنها . وهذه الأغراض التي يفيدها التحويل سبقت بها نظريةُ النحو العربي النحوَ التحويليَّ بزمن بعيد ، وذلك أن تشومسكي كان في أول الأمر يعتقد أن البنية العميقة هي التي عليها كل الاعتماد في إمداد الجملة بمعناها الأساسيّ ، ثم عدل عن ذلك إلى إعطاء البنية السطحية والعناصر التحويلية بعض الأهمية في إمداد الجملة بالمعنى ، وأنها تشارك البنية العميقة في تحديد الدلالة ، ثم أصبح أخيرا وبتأثير من بعض زملائه وأتباعه يدافع عما يسميه النظرية النموذجية الموسعة وفيها يرى الاعتماد على البنية السطحية في التفسير الدلالي للجملة .

وتشير النصوص السابقة إلى ملمح آخر مهم ، وهو تعدد الافتراض في الجملة التي تعد أصلًا كما رأينا مثلا في جملة « تفقأ زيد شحمًا » فيرى سيبويه أنها مغيرة أو محولة من جملة « تفقأ زيدٌ من الشحم » على حين يرى الزمخشري وشارحه ابن يعيش أنها محولة من « تفقأ شحم زيد » . وهذا الاختلاف في تحديد الجملة المحول عنها لا ترفضه النظرية الحديثة ، بل تراه سائغا مقبولا شريطة أن يبين المفسّر كيف تحولت إلى البنية السطحية ، وقد رأينا أن كل تفسير يشرح كيف انتقلت الجملة من التركيب المفترض إلى التركيب المنطوق .

---

(١) سيبويه ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ .

وبذلك يفسر الاختلاف أحيانا فى البنية السطحية ، ففى المصادر مثلا يرد « سمعاً وطاعةً » بالنصب ، ويفسرونه على أنه من جملة فعلية التقدير فيها « أسمع سمعاً وأطيع طاعةً » ولما كان المصدر بدلا من اللفظ بفعله وجب حذف الفعل. وقد ترد هذه المصادر مرفوعة فيقال : « سمعٌ وطاعةٌ » وحينئذ تفسر على أنها من جملة اسمية والتقدير : « أمرى سمعٌ وطاعةٌ »

ويرى بعض النحويين أن الأصل فى هذا ونحوه « أسمع سمعًا وأطيع طاعة ، وحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، وأوجبوا حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التى هى النصب إذ يجب فيها حذف الفعل »[1] ؛ فقد تمت – إذن – عدة تحويلات فى هذا التركيب :

( أ ) حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه :

( أسمع ) سمعاً و ( أطيع ) طاعة ← سمعاً وطاعةً .

(ب) التحويل إلى الجملة الاسمية ، ومن ثم التحويل إلى الرفع لإفادة الدوام :

سَمْعًا وطاعةً ← ( أمرى ) سمعٌ وطاعةٌ

(جـ) حذف المبتدأ إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية :

( أمرى ) سمعٌ وطاعةٌ ← سَمْعٌ وطاعةٌ

وقد يظهر مفهوم التحويل ظهورا بينا فى هذا النصّ التالى الذى يكشف أن بعض الجمل اسمية فى الظاهر فعلية فى الحقيقة أى فى العمق ، يقول الصبّان : « جملة « مَنْ قامَ ؟ » اسمية فى الصورة ، فعلية

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ٢٢١/١ .

فى الحقيقة . وبيان ذلك أن قولك : ( من قامَ ؟ ) أصله : ( أقام زيدٌ أم عمرٌو أم خالدٌ ) إلى غير ذلك . لا ( أزيدٌ قام أم عمرو أم خالدٌ ) ؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى ، لكونه متغيرا فيقع فيه الإبهام . ولما أريد الاختصار وضعت كلمة ( مَنْ ) دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة ، ومتضمنة لمعنى الاستفهام . وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات ، فعلية فى الحقيقة »[1] فهنا بنيتان الأولى عبر عنها بأنها « الصورة » والأخرى عبر عنها بأنها « الحقيقة » وهما تقابلان البنية السطحية والبنية العميقة . وهنا أيضا قوانين تحويلية معينة حكمت التحويل من « الحقيقة » إلى « الصورة » أو من « العمق » إلى « السطح » ، وقد قامت على افتراض الأصل ، وهو كما عرضه الصبان :

أقام زيدٌ أم عمرٌو أم خالدٌ ( وما لا يكاد يحصى من الأسماء التى يتصور منها القيام ) .

وقد تم أولا القانون التحويلى الخاص بالتعويض أو الاستبدال replacement حيث استبدلت بالأسماء زيدٌ أم عمرٌو أم خالدٌ أم بكرٌ إلخ ( مَنْ ) .

أقام زيدٌ أو عمرو أو خالد إلخ ← أقام مَنْ

ثم طبق قانون التضمّن أو الإضافة addition إذ أصبحت

مَنْ ← مَنْ + الاستفهام ( الهمزة ) .

ثم طبق قانون التقديم أو التبادل permutation فأصبحت :

قام مَنْ ← مَنْ قامَ ؟

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ١/١٨٨ .

فأصبحت فى النهاية ( من قام ؟ ) اسمية فى الصورة ، ولكنها فعلية فى الحقيقة .

وهذا مثال آخر من إضافة ظرف الزمان إلى الفعل ، يعرضه السهيلى بطريقته يقول : « وليس جميع ظروف الزمان يجوز إضافته إلى الفعل . بل ذلك يختص ببعضها فما كان منها مفردا متمكنا جاز إضافته إليها ، وما كان مثنى نحو « يومين » و « ساعتين » لم يجز إضافته إلى الفعل ، لأن الحدث إنما يقع مضافا لظرفه الذى هو وقت له ، فلا معنى لذكر وقت آخر . ووجه آخر وهو أن الجملة المضاف إليها هى نعت للظرف فى المعنى ، فقولك : « يومَ قام زيدٌ » كقولك : « يومٌ قام زيدٌ فيه » فى المعنى . والفعل لا يدخله التثنية فلا يصح أن يضاف إليه الاثنان ، كما لا يصح أن ينعت الاثنان بالواحد . ووجه ثالث ، وهو أن قولك : « قام زيدٌ يومَ قام عمرٌو » لا يصح إلا أن يكون جوابًا لمتى ، واليومان جواب لكَمْ ، وما هو جواب لكم لا يكون جوابا لمتى أصلًا . . فإن أضفت اليومين إلى الفعل صرت مناقضا ، لجمعك بين الكمية وبين ما لا يكون إلا لمتى . فأما الجمع نحو الأيام فربما جاز إضافتها إلى الفعل ، لأنها قد يراد بها معنى المفرد كالشهر والأسبوع والحول وغير ذلك .

وكذلك إن كان غير متمكن كقبل وبعد فإنك لو أضفتها إلى الفعل لا قتضت إضافتها إليه ما يقتضيه قولك : « يوم قام زيدٌ » أى اليوم الذى قام فيه ، وذلك محال فى قبل وبعد لأنه يؤول إلى إبطال معنى القبلية والبعدية .

وأما سحر ليوم بعينه فيمنع من إضافته إلى الفعل ما فيه من معنى الألف واللام فقس على هذا الأصل ما يضارعه من الكلام »[1] .

---

(١) نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ٩٦ ، ٩٧ .

هذا النص يؤكد مع نظائره الكثيرة أن الغاية من وراء أية نظرية لغوية يجب أن تكون الوصول إلى القواعد التي تمكن أصحاب لغة معينة من إنتاج الجمل الصحيحة في تلك اللغة ، وتساعد في الوقت نفسه على عدم إنتاج أية جمل غير صحيحة ما لم يحدث خطأ في تطبيق تلك القواعد . إن السهيلي هنا يهتم بالقاعدة بالمفهوم الحديث لأنه يفسر هنا سلوك المتكلم ولا ينص على السلوك الذي يجب اتباعه لاستعمال الكلام الاستعمال الصحيح ، بل يعطي المعلومات اللازمة لتوليد هذا التركيب الصحيح المحتمل الصياغة دون سواه ، فقاعدته كما شرحها تمنع توليد التركيب الإضافي غير الصحيح في مجال إضافة الظروف للأفعال ، ولذلك يحدد الشروط الواجب توافرها أولا : أن يكون ظرف الزمان مفردًا ، متمكنا ، ويقدم شرحا لهذه القاعدة قائما على مبدأ التحويل من التركيب العميق ، وهو ما عبر عنه بقوله : « إن الجملة المضاف إليها هي نعت للظرف في المعنى » ولذلك فقولنا :

« يومَ قام زيد » محولة من :

( أ ) يومٌ قام فيه زيد ، أو

(ب) اليومُ الذي قام فيه زيد

فحذف التنوين من ( يومٌ ) في ( أ ) وحذفت ( فيه ) واستبدلت « قام زيد » بـ « قيام زيد » فأصبحت الجملة في محل جر بالإضافة ، وأما إذا كان أصله التركيب (ب) فقد حذفت ( ال ) من اليوم ، وحذفت ( الذي ) وحذفت ( فيه ) واستبدلت جملة ( قام زيدٌ ) بـ ( قيام زيد ) فأصبحت الجملة في محل جر . ولأن هذه التحويلات غير ممكنة فيما إذا كان الظرف مثنى ، أو كان غير متمكن مثل قبل وبعد ،

أو كان ( سحر ) ليوم بعينه فإن هذا التركيب الإضافي لا تنتجه آلية اللغة ولا تسمح به ، وبعبارة التحويليين التوليديين : لا تولده القاعدة .

فالنحو العربي قام على اعتبار البنية العميقة والتحويل منها إلى البنية السطحية ومعظم خلافات النحويين كان حول تقدير البنية العميقة ، أو حول القواعد التحويلية التي تتبع في التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية ، ومثالا على ذلك الاسم المنادى سواء أكان منصوبا أم مبنيا في محل نصب يجعله النحاة منتميا إلى الجملة الفعلية التي حذف فيها الفعل والفاعل ، يقول سيبويه : « اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع[1] وهو في موضع اسم منصوب »[2] فأصل « يا زيدُ » عند سيبويه « أدعو زيدًا » فحذف الفعل حذفا لازمًا لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته .

فالمنادى على رأي سيبويه جملة فعلية لم يذكر فيها الفعل ولم يذكر فيها الفاعل أيضا ، وقد بقي المفعول منها فقط وهو المنادى ؛ ولذلك يكون المنادى منصوبًا أو في محل نصب بناء على هذا التفسير .

---

(١) يلاحظ هنا أن سيبويه يستخدم مصطلح « رفع » وهو يقصد به الضم مع أنه يقول في أوائل الكتاب « فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب . وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع » ١٣/١ ويقول : « وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير ، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى » ١٥/١ . ويقول في باب النداء « ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيدُ ويا عمرُو . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ » ١٨٢/٢ ويؤكد هذا المعنى الأخير على لسان الخليل « كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدًا » ١٨٢/٢ . ولعل سيبويه والخليل كانا يفرقان بين المبني بناء أصيلا والمبني بناء عارضا كالنداء ، ولذلك استعملوا له مصطلح المعرب لا مصطلح المبني . ولعلّ هذا من اضطراب المصطلح في هذه الفترة المبكرة .

(٢) سيبويه ١٨٢/٢

وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل ، فعلى المذهبين « يا زيدُ » جملة ، وليس المنادى أحد جزأيها ، فعند سيبويه جزآها أى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد : سدّ حرف النداء مسدّ أحد جزأى الجملة أى الفعل ، والفاعل مقدر ، والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديراً إذ لا نداء بدون المنادى »[1] .

وهنا نجد اختلاف سيبويه والمبرد فى إجراء قوانين التحويل ، إذ يستعمل سيبويه قانون الحذف ، ويستعمل المبرد قانون التعويض ، ولكنهما متفقان على أن أسلوب النداء محول عن تركيب آخر هو « أدعو زيدًا » وهذا تفسير للتركيب المنطوق ، وهو يؤكد تعامل النحويين مع فكرة البنية العميقة التى تتحول إلى بنية ظاهرية ، ومهما اختلف التفسير فإن التركيب واحد ، يقول السيراف « باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ ، وذلك لأن الألفاظ فى الأغلب إنما هى عبارات عن أشياء غيرها من الأعمال ، أو أشياء غيرها من الألفاظ ، كقولك « أكرمت زيدًا » و « قال زيدٌ قولًا جميلا » . ولفظ النداء لا يعبر به عن شيء آخر ، وإنما هو لفظ مجراه مجرى عمل يعمله عامل . ولما كان لفظا ، احتاج إلى إجرائه على ما لابد للفظ عنه من إعراب أو بناء ، وليس معه شيء من العوامل فيوجب ضربا من الإعراب . وقد تكلمت العرب فى المنادى بما انتهى النحو إلى استعماله على اللفظ الذى استعملته العرب . واختلفوا فى علته ، فسيبويه وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به ، وجعلوا الأصل فى كل منادى النصب ، واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول[2] والنكرة ونعوتها . وقد ذكروا

---

(١) شرح الأشمونى ٣/١٤٦ .

(٢) يقصد بالموصول : الشبيه بالمضاف لأنه يتصل بغيره كما يتمم معناه. وليس « الموصول » الاسمى : الذى وفروعه ، لأن الموصول مبنى ، وهو لا ينادى إلا متوصلا إليه بأيها أو أيتها .

أن ما يقدر ناصباً هو « أدعو » أو « أنادى » ولكن ذلك على جهة التمثيل والتقريب ، لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر »[1] فالنحويون على وعى تام – إذن – بالفرق بين التركيب المنطوق ، والأصل المتروك استعماله أو البنية العميقة التى يتحول عنها التركيب المنطوق . وقد تعمل قوانين التحويل على أن تكون البنية السطحية مخالفة للبنية العميقة ، كما يحدث فى أسلوب النداء ، إذ إنه ليس فى ظاهره خبرا يحتمل الصدق والكذب لذاته على عكس بنيته العميقة المقدرة التى تكون خبراً ، فإذا قلت « أدعو زيدًا » أو « أنادى زيدًا » فهذا خبر يحتمل الصدق والكذب لذاته ، أما إذا قلت « يا زيدُ » فقد خرج عن كونه خبرًا ، ويفسره النحويون – كما رأينا – على أن فيه فعلا « إلا أن ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار ، لأنك لو أظهرته لكان على لفظ الخبر ، ومحتملا للصدق والكذب ، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام ، وهو أحد المعانى التى عليها تجرى العبارات »[2] ومن هنا كان النداء محولًا عن الجملة الفعلية ، وهذا يفسر به نصب المنادى المضاف ، والشبيه بالمضاف ، والنكرة غير المقصودة ، وجعل المنادى المبنى فى محل نصب ، وإن كان ذلك – كما يقول السيرافى – على جهة التمثيل والتقريب ، و « إنما حصلت الفائدة فى النداء مع كلمة واحدة لأن التقدير فى قولك : يا زيدُ : أدعو زيدا ، وأنادى زيدًا ، فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة »[3] فالجملة المقدرة – وهى غير منطوق بها – مراعاة فى إفادة المعنى .

---

(١) من تقريرات السيرافى بهامش الكتاب ١/٣٠٣ ( طبعة بولاق ) .

(٢) المسائل العسكريات لأبى على الفارسى ٤٥ ( تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة – منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١ م ) .

(٣) أسرار العربية لابن الأنبارى : ١٥ ( تحقيق محمد بهجة البيطار دمشق ١٩٥٧ م ) .

نستطيع القول – إذن – بأن منهج النحويين العرب فى تناول الظاهرة اللغوية كان منهجا يقوم على افتراض « بنية عميقة » لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح ، ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة تبدت فى معالجتهم ، و « بنية سطحية » لم يعبروا عنها أيضا بهذا المصطلح ، ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم ، وتعاملوا مع عدد من « القوانين التحويلية » التى تحكم تحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية ، ويمكن أن نطلق على هذا « التحويل » لديهم أنه تحويل عفْوىّ قائم على دقة النظر للأمور ، ويكشف فى الوقت نفسه استقامة المنهج الذى سلكوه ، واستواء الطريق الذى أموه ، وليس ذلك لأن هناك منهجا حديثا يفعل ذلك ، ولسنا نريد بهذا أن نقول إنهم سبقوا إلى ذلك[1] ، ولكن الوصفَ المجرّد لما فعلوا ، هو الذى يؤدى إلى هذا الحكم ، مع ملاحظة أن كل منهج له سياقه الفكرى الخاص به ، وظروفه الثقافية التى تحكمه .

وقد قارن بعض الباحثين بين بعض القضايا فى النحو العربى ونظائرها عند التحويليين ، وأهم هذه القضايا قضية الأصل والفرع ، وقضية العامل ، وقواعد الحذف ، وقواعد الزيادة أو الإقحام ، وقواعد إعادة الترتيب ، ومفهوم النحو ، والسليقة ، وما ينحصر وما لا ينحصر

(١) إننى هنا اتفق مع د. عبد الراجحى فى قوله : « وغنى عن البيان أننا لا نريد أن ننسب إلى النحو العربى سبقه إلى هذا المنهج ، ولكننا نقصد – كما أشار تشومسكى – أن نؤكد أن ما سمى بالنحو التقليدى كان أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية فى دراسته للغة، وأن ما نحتاجه الآن قد يكون – فى الأغلب – إعادة أصوله على أسس أكثر علمية » ( النحو العربى والدرس الحديث ١٤٣ )

والسطحى والعميق[٢] . وهى مشابهات تشهد – فى رأيى – للنظرية الحديثة ، أكثر من كونها شهادة للنظرية النحوية العربية القديمة .

(٢) انظر : النحو العربى الحديث : بحث فى المنهج من صفحة ١٤٣ إلى ١٥٨ ، وانظر أيضا « نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث » حيث عقد صاحبه د . نهاد الموسى مقارنة بين أصول النحو العربى وأصول نظرية التحويل والتفريع وقد اشتملت المقارنة على مفهوم النحو ، والسليقة ، وما ينحصر وما لا ينحصر ، والأصول والفروع ، والبوانى ( السطحى ) والجوانى ( العميق ) من صفحة ٤٥ إلى ص ٧٩ ، ومع التعسف فى المقارنة يؤكد أن هذه المتشابهات مجرد اتفاق ميحه النظر الصحيح .

### ٣ - أنماط من التحويل فى العربية :

ثمة أنماط من التحويل فى العربية حسب معالجة النحويين لها من جانب ، وحسب فهم المعنى الذى تؤديه من جانب آخر . وهذه الأنماط تتوزع على مستويات مختلفة ، فهناك تحويل على مستوى « الكلمة » ، وهناك تحويل على مستوى « المركبات » الإفرادية ، وهناك تحويل على مستوى « الجملة » . وهى كثيرة سوف أكتفى بعرض بعضها بهدف كشف الأساس النظرى الذى عولجت من خلاله ، وهو اعتبار بنية عميقة مقدرة ، وبنية ظاهرة منطوقة يراعى فى تحليلها ما تؤديه المقدَّرة .

#### أولا : على مستوى الكلمة :

يخضع التحويل على مستوى الكلمة للمبدأ الذى قرره النحويون فى معالجتهم وتعاملوا معه ، وهو اعتبار الأصل والفرع فى أمور كثيرة . فهم يعتقدون أن هناك أصولا تتفرع عنها فروع ، وهذا الأصل قد يعد « بنية عميقة » وهذا الفرع قد يعد « بنية سطحية » ، وتقوم عدد من القواعد التحويلية المعينة بتحويل الأصل إلى الفرع .

فالنكرة أصل والمعرفة فرع ، ولذلك يحتاج المعرف إلى « علامة » خاصة به قد تكون لغوية ( ال ) مثلا فى المعرف بالأداة ، والإضافة فى المضاف إلى معرفة ، وجملة الصلة فى الموصول ، وقد تكون غير لغوية كالمواضعة فى العلم ، والحضور أو الغيبة فى الضمائر ، والإشارة فى اسم الإشارة .

والواحد ( الإفراد ) أصل يتفرع عنه المثنى والجمع ، ولذلك يحتاج المثنى إلى علامة تثنية ، ويحتاج الجمع إلى علامة تخصه قد تكون لاحقة خاصة كما فى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم أو تحويل الصيغة كما فى جمع التكسير .

والتذكير أصل يتفرع عنه التأنيث ، ولذلك يحتاج التأنيث إلى علامة هى تاء التأنيث ، أو ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ، وقد تكون العلامة مقدرة فى الاسم بحيث لا تظهر إلا إذا تحولت صيغته إلى التصغير مثلا ، وقد تظهر فى سلوكه اللغوى فى الجملة كأن تلحق بفعله علامة تأنيث أو يعود الضمير عليه مؤنثا ، أو يشار إليه باسم إشارة للمؤنث .

يقول سيبويه : « واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهى أشد تمكنا ، **لأن النكرة أوّل** ، ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف فى النكرة .

واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجمع **لأن الواحد الأول**[1] ، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجدَ ومفاتيحَ .

---

(١) يشرح ابن الأنبارى فى كتابه أسرار العربية أصلية الواحد للاثنين والجمع بطريقة أخرى فيقول : « إن قال قائل : ما التثنية ؟ قيل : التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين ، **وأصل التثنية** العطف تقول : قام الزيدان وذهب العَمْرَان **والأصل**: « قام زيد وزيدٌ وذهب عمرٌو وعمرٌو » إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار .

والذى يدل على أن الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية فى حال الاضطرار ، ويعدلون عنها إلى التكرار ، كقول الشاعر :

كأنَّ بين فكّهـــا والفـــكِّ ‌ ‌ ‌ فأرة مســـكٍ ذبحت فى سُكِّ =

واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث **لأن المذكر أول** ، وهو أشد تمكنا ، **وإنما يخرج التأنيث من التذكير** ألا ترى أن « الشيء » يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ، و « الشيء » ذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون »[1] ويؤكد سيبويه هذا المعنى في باب تسمية المؤنث فيقول : « وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلّها أصلُها التذكير ثم تختص بعد ، فكل مؤنث « شيء » والشيء يذكر ، **فالتذكير أول** ، وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة هي أشدّ تمكنا من المعرفة ، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف ، فالتذكير قبْل ، وهو أشدّ تمكنا عندهم ، فالأول هو أشد تمكنا عندهم ، فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة ، وبأن يكون علما ، والشيء يختص بالتأنيث فيَخرج من التذكير ، كما يُخْرَج المنكور إلى المعرفة »[2] .

---

= وقال الآخر :

كأنّ بين خلفها والخلْف ... كشّة أفعى في يبيس قف

وقال الراجـز :

ليث وليث في مجال ضنْك

أراد : ليثان إلا إنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار لأنه الأصل .

فإن قيل : ما الجمع ؟ قيل : صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين . والأصل فيه أيضا العطف كالتثنية ، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلبا للاختصار ، كان ذلك في الجمع أولى » ( ص ٤٧ ، ٤٨ ) .

(١) سيبويه ٢٢/١ .

(٢) سيبويه ٢٤١/٣ ، ٢٤٢ وانظر أسرار العربية لابن الأنباري ٣٤١ إذ يقول : إن قال قائل : هل المعرفة أصل أو النكرة ؟ قيل : لا ، بل النكرة هي الأصل ، لأن التعريف طارٍ على التنكير » .

فسيبويه يؤكد – كما ترى – أن النكرة أول ، وأن الواحد أول ، وأن المذكر أول ، والأول هو الأصل ، ثم يدخل على كل منها ما يحوله إلى فرعه الذى يخرج عنه .

وفكرة التحويل واضحة أتم الوضوح فى قضية الاشتقاق حيث يعدون « المصدر » أصلا تتفرع عنه المشتقات المختلفة ، وهى فكرة غنية تجمع عددا من الكلمات المختلفة حول معنى أصلى واحد وتتنوع المعانى بتنوع الصيغ المأخوذة عن هذا الأصل مع اشتراكها فى المعنى الأصلى الأوّل ، وقد تتسع دائرة التفريع على أصل أكثر تجريدا ، فيقوم « الجذر » بإعطاء المعنى الأصلى الذى تتفرع عنه صيغ متعددة بتعدد أنواع الزيادة وموقعها ، فتقوم حول الجذر شجرة ذات فروع كثيرة من الكلمات المشتقة . وقد ساعدت هذه الفكرة العبقرية علماء المعجمات على تصنيف المعاجم إذ ربطوا بين الجذر وفروعه المتعددة ، وساعدت وسائل التحويل الاشتقاق المحدّدة على طريقة الأخذ المقنن من هذا « الجذر » الولود .

ومن أجل المحافظة على فكرة « الأصل » و « الفرع » قامت نظرية « الإعلال والإبدال » و « القلب المكانى » فى مفردات العربية . فلولا اعتبار الأصل لما قيل إن « قال » أصلها « قَوَل » ولا إن « باعَ » أصلها « بَيَعَ » ولا إن « قِسِيّ » أصلها « قُوُوس »(١) .

---

(٢) انظر سيبويه ٤٦٧/٣ . وقد عالج الدكتور داود عبده فى كتابه أبحاث فى اللغة العربية ( مكتبة لبنان – بيروت ١٩٧٣ ) . مسائل كثيرة من أنماط الإعلال والإبدال والقلب المكانى من وجهة نظر تحويلية . وتتسم معالجته بالدقة والاختصار والتوافق مع التناول العرفى ، والبعد عن الرموز الغامضة . وانظر رأى الدكتور رمضان عبد التواب فى تفسير الشواذ فى لغة العرب ، وهو بحث قيم يعطى بحثا تاريخيا تطوريا لما يسميه النحويون « الأصل » ( بحوث ومقالات فى اللغة ٥٧ – ٨٥ ) .

ولم يكن النحويون متكلفين فيما ذهبوا إليه ، ولم يكونوا مجانبين للصواب كما اتهمهم بذلك كثير من الباحثين الذين لا يقرونهم على فكرة الأصل والتفريع هذه استجابة لآراء المدرسة الوصفية التى تعتقد أنه لا يعد شيء أصلا لشيء آخر ، وترى « فى ذلك بحثا ميتافيزيقيا لا يعتمد على مبدأ علمى سليم ، غير أن المنهج التحويلى رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية فى فهم « البنية العميقة » وتحولها إلى « بنية السطح »[1] ولذلك رجع بعض الباحثين عما كان يعتقده فى عدم صواب رأى النحويين العرب .

(١) النحو العربى والدرس الحديث : ١٤٤ .

**ثانيا : على مستوى المركب الإفرادى ( المركب الاسمى ) :**

الذى أعنيه بالمركب الإفرادى[1] هو ما تكوّن من كلمتين أو أكثر ولم يكن جملة ، بل يكون عنصرا فى جملة ، ويندرج تحته المركب الإضافى والشبيه بالمضاف ، والمصدر الذى يعمل عمل فعله ولم يكن نائباً عن اللفظ بالفعل .

**١ - فى الإضافـــة :**

يقرر كثير من النحويين أن **الإضافة المعنوية** ، وهى التى تفيد التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة ، على ثلاثة أنواع :

( أ ) أن تكون على معنى ( فى ) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف نحو « مكرُ الليل » أى فى الليل . فالتقدير : مكرٌ فى الليل ، فحذفت « فى » لفظا ، وحذف التنوين من « مكر » وصار التركيب « مكر الليل » .

مكرٌ فى الليل ← مكرُ(نْ) الليل ← مكرُ الليل .

(ب) أن تكون على معنى « منْ » وذلك إذا كان المضاف بعضا من المضاف إليه ، مع صحة إطلاق اسمه عليه مثل : ثوب خزٍّ ، وخاتم فضةٍ التقدير : ثوبٌ من خزّ ، وخاتمٌ من فضة « ألا ترى أن الثوب

---

(٢) عنى النحاة بالمركبات وأنواعها عناية كبيرة ، انظر بحث المركبات فى شرح الكافية للرضى ٢/٨٤ وما بعدها وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٠ وما بعدها . وانظر كتابى « فى بناء الجملة العربية » ص ٧٦ وما بعدها .

بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خزٌّ ، وهذا الخاتم فضة »[1] فالتقدير إذن هو ثوبٌ من خزٍّ ، فحذفت منْ ، وحذف التنوين فصار التركيب : ثوبُ خزٍّ .

ثوبٌ مِنْ خَزٍّ ← ثوبُ (نْ) خزٍّ ← ثوبُ خزٍّ

(جـ) أن تكون على معنى اللام مثل غلامُ زيد ، والأصل : غلامٌ لزيد ، فحذفت اللام ، وحذف التنوين فصار التركيب : غلامُ زيد

غلامٌ لزيْدٍ ← غلامُ (نْ) زَيْدٍ ← غلامُ زيْدٍ .

فتصنيف هذا النوع من الإضافة قام على اعتبار معنى الحرف المقدر ، « وكل مقدر مراد معنى إذ لا معنى له إلا هذا »[2] كما يقول الرضي ، وإذن تم التحويل بواسطة حذف حرف الجر ، وحذف التنوين من المضاف ، وسواء أكان حرف الجر هو ( من ) أم ( في ) أم ( اللام )، ويصبح تحديد الحرف المحذوف ( المقدر ) منوطا بمعاني المفردات في المركب الإضافي والعلاقة بينها ، فلأن الليل لا يمكر لا يقال إن الإضافة فيه على معنى اللام ، بل إن المكر يقع فيه ، ولذلك قيل إن الإضافة على معنى ( في ) وهكذا .

والنوع الثاني من الإضافة هو الإضافة اللفظية ، وهي التي يكون فيها المضاف صفة ( اسم فاعل أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ) والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة ، ولها « ثلاث صور : إضافة اسم الفاعل كـ « **هذا ضاربُ زيدٍ الآن أو غدًا** » وإضافة اسم المفعول كـ « **هذا معمورُ الدارِ** ، الآن أو غدًا » وإضافة الصفة المشبهة باسم

---

(١) شرح الأشموني ٢/٢٣٨ .

(٢) شرح الكافية ١/٢٧٢ .

الفاعل كـ « هذا رجلٌ حسنُ الوجهِ » وتسمى إضافة لفظية لأنها تفيد أمرًا لفظيا وهو التخفيف ، ألا ترى أن قولك « ضاربُ زيدٍ » أخف من قولك « ضاربٌ زيدًا » وكذا الباق ، ولا تفيد تعريفًا ولا تخصيصا »[1] ولذلك تظل على حالها من التنكير إذا أضيفت لمعرفة ، وقد تضاف إلى ما فيه ( ال ) ويراد تعريفها فتدخل ( ال ) على المضاف ، ولهذا يقول ابن هشام عن « شديد العقاب » : « إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ، ولا تكون إضافتها إلّا فى تقدير الانفصال ، ألا ترى أن المعنى « شديدٌ عقابُه » لا ينفك فى المعنى عن ذلك »[2] .

والأصل فى « ضارب زيدٍ » هو « يضرب زيدا » وقد مر بالتحويلات الآتية :

يضربُ زيدًا ← ضاربٌ زيدًا ← ضاربُ زيدًا ← ضاربُ زيدٍ

فتحول الفعل أولا إلى اسم فاعل منوّن ، وحذف منه التنوين بقانون الإضافة للتخفيف ، وتحولت علامة النصب فى « زيدًا » إلى علامة جرٍّ للإضافة .

وأما « معمورُ الدارِ » فإنها كانت فى الأصل :

تُعْمَرُ الدّارُ (له) ← معمورٌ الدارُ (له) ← معمورُ الدارُ (له) ← معمورُ الدارِ (له) ← معمور الدارِ .

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام : ٣٥٧ . وانظر شذور الذهب له ص ٣٢٧ .
(٢) السابق : ٤٠٥ .

وأما « حسنُ الوجهِ » فالأصل فيها هو :

يَحْسنُ الوجهُ ( منه ) ← حسنٌ الوجهُ ( منه ) ← حسنُ الوجهُ ( منه ) ← حسنُ الوجهِ ( منه ) ← حسنُ الوجهِ .

يقول الرضى « وقد جاء بعض الأسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان إضافته لفظية كقوله :

بمنجردٍ قيْدِ الأوابدِ هيكلِ

أى « مقيّدِ الأوابدِ» ، ومنه قولهم : « هذه ناقةٌ عبْرُ الهواجرِ » أى « عابرة فيها » كقوله :

يا سارق الليلةِ أهلَ الدارِ »[1] .

فقَيْدُ الأوابد ، كان أصلها وتحويلها كالآتى :

يقَيّدُ الأوابدَ ← مقيّدٌ الأوابدَ ← مقيّدُ الأوابدَ ← مقيدُ الأوابدِ ← قيْدُ الأوابدِ .

تحول الفعل ( يقيّد ) إلى مُقَيّد بقانون الاشتقاق ( اشتقاق اسم الفاعل الذى بمعنى الحال أو الاستقبال ) وتحولت مقيّدٌ إلى مقيدُ ( بحذف التنوين للتخفيف ) وتحولت « الأوابدَ » من حالة النصب إلى حالة الجر بقانون الإضافة وتحولت « مُقَيّد » إلى « قيْد » بقانون المبالغة . وكذلك « عبر الهواجر » .

---

(١) شرح الكافية ١/٢٧٩ . ويقول سيبويه ١/٤٢٤ « ومما يكون نعتا للنكرة وهو مضاف إلى معرفة قول الشاعر : امرؤ القيس :

بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ لاحهُ     طِرادُ الهوادى كلَّ شأوٍ مغرّبِ

ومنه أيضا : « مررت على ناقة عُبْرِ الهواجر » .

ومن الملاحظ أن المصطلح الخاص بهذا الضرب من الإضافة وهو « الإضافة اللفظية » يشير بوضوح إلى أن الإضافة إنما هى إضافة فى « اللفظ » المنطوق فقط ، ولكنها بحسب المعنى أو « العمق » ليست إضافة ، ويشير أيضا إلى أن هذا التركيب يكتسب معناه من عمقه لا من سطحه ، ولذلك يقول الرضى عن اسم الفاعل واسم المفعول « وأما إذا كانا بمعنى الماضى فإضافتهما محضة لأنهما لم يوازنا الماضى فلم يعملا عمله ... والدليل على أن كونها بمعنى الماضى محضةٌ قوله تعالى : ﴿ **الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رُسُلًا** ﴾[1] جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف »[2] وفى الوقت نفسه قد تأتى إضافة اسم الفاعل أو اسم المفعول المستمرّ إضافة محضة « وذلك لأنه وإن كان بمعنى المضارع إلّا أن استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه يصحح تعينه به أو تخصصه ، ولاسيما إذا كان بمعنى الاستمرار فى الفعل غير وضعى ، فإن وضعه على الحدوث . قال سيبويه تقول : مررت بعبد الله ضاربك كما تقول : مررت بعبد الله صاحبك أى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك أى المعروف بشبهك[3] ، فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك ، وإن كان أصله اسم فاعل من

(١) الآية : ١ من سورة فاطر .

(٢) شرح الكافية ٢٧٩/١ .

(٣) نص سيبويه فى ٤٢٨/١ هو « وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة ، التى صارت صفة للنكرة ، قد يجوز فيهن كلّهن أن يكنّ معرفة ، وذلك معروف فى كلام العرب . يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك .

وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك فتجعل مثلك معرفة » .

صحب يصحب بل تقدره كأنه جامد ، قال الله تعالى : ﴿ **حمٓ تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم . غافر الذنب وقابل التوب**[1] ﴾[2] .

وإذن نجد أن فهم البنية العميقة التى يصدر عنها السطح ويتحول منها ضرورى فى تحديد المعنى ؛ إذ قد يتشابه « السطح » وتختلف البنية العميقة ، فيختلف المعنى ، وهنا نجد أن « العمق » المفهوم هو الذى يوضح الغموض أو تعدد الاحتمال فى اللفظ المنطوق ؛ ولذلك يقول الرضى فى نصه السالف « فإذا قصدت هذا المعنى ، لم يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبا » وقصد المعنى خفىٌّ غير ظاهر[3] ، وعملُ الفاعل فى محلّ المجرر النصبَ خفىّ غير ظاهر أيضا ، وهذا القصد والعملُ الخفيان يؤثران فى فهم العبارة الظاهرة .

## ٢ – فى المصدر الذى يعمل عمل فعله :

المصدر مع معموله أحد التراكيب الإفرادية التى يظهَر فيها الصدور عن فكرة البنية المقدرة ، فالنحويون يجعلون المصدر ملحقا بفعله فى العمل ، فإن كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم ، وإن كان متعديا فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف جر ، ويقصدون بإلحاقه بفعله فى العمل أن الأصل فى العمل للفعل – فهو – على حد تعبير

(١) الآية ١ ، ٢ ، ٣ من سورة المؤمن .

(٢) شرح الكافية ٢٧٩/١ ، ٢٨٠ .

(٣) إن تقدير البنية العميقة ليس على اتفاق بين النحويين فقد « ذهب بعضهم إلى أنّ الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ، ولا نيته » وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من ، وموهم الإضافة بمعنى فى محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا » ( شرح الأشمونى ٢٣٨/٢ ، ٢٣٩ ) .

الصبان – من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به[1] . والمصدر لكي يعمل عمل فعله يغلب عليه أحد أمرين :

( أ ) أن يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو « ضربًا زيدًا » وقول الشاعر :

يَمُرُّون بالدَّهْنا خِفَافًا عِيَابُهمْ وَيَرجعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحقائبِ
على حينَ ألْهى الناسَ جُلُّ أمورِهِمْ فندلًا زريقُ المَالَ نَدْلَ الثعالبِ

وقول الآخر :

يا قابلَ التَّوْبِ غُفْرانًا مآثمَ قَدْ أسْلَفْتُها أنا منها خائفٌ وَجِلُ

فزيدًا والمالَ ومآثم نصب بالمصدر[2] . فالأصل في « ضربًا زيدًا » هو : « اضربْ زيدًا » وقد تم فيه تحويل استبدال ، فحل المصدر « ضربًا » محل الفعل ، وقد عبر النحويون عن ذلك بأنّه بدل من اللفظ بالفعل ، فالفعل لم يلفظ به ، ولكن الذى لفظ به هو المصدر ، وظلت العلاقة النحوية التى كانت بين « زيدًا » واضربْ – وهى علاقة المفعولية – قائمة بين المصدر الملفوظ به بدلا من الفعل ، و « زيدًا » . وهكذا الحال في « ندلًا .... المالَ » و « غفرانًا مآثمَ » فالأصل فى الأولى « اندل المالَ » وفى الثانية « اغفر مآثمَ » وحصل هذا التحويل بالاستبدال .

والمصدر هنا مع معموله يعامل على أنه « جملة » مفيدة ، وليس تركيبا إفراديا يشغل وظيفة فى جملة . وقد اكتسب هذا المعنى من معنى

---

(١) انظر حاشية الصبان ٢٨٣/٢ .
(٢) انظر شرح الأشمونى ٢٨٣/٢ – ٢٨٥ .

ما ينوب عنه ، فهو ينوب عن « الفعل » والفعل مع معمولاته جملة وليس مفردا .

(ب) أن تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى ، بأن يكون مقدرا بـ « أن والفعل » أو بـ « ما والفعل » فيقدر بأن إذا أريد المضى أو الاستقبال نحو : « عجبت من ضربك زيدًا أمس أو غدًا » **والتقدير** : من أن ضربت زيدًا أمس أو من أن تضربه غدًا . ويقدر بـ « ما » إذا أريد الحال نحو « عجبت من ضربك زيدًا الآن ، أى مما تضربه .

وهذه الحالة هى التى يكون فيها المصدر الذى يعمل عمل فعله من المركبات الإفرادية لأنه يحل محل فعل مسبوق بحرف مصدرى ، والحرف المصدرى يحوّل الفعل إلى مركب اسمى وقد نص النحويون على أنّ « مِنْ ضَرْبِك زيدًا » فى جملة « عجبت من ضربك زيدًا أمس » محولة من « من أن ضربت زيدًا » وأن « من ضربك زيدًا الآن » محولة من « ممّا تضرب زيدًا الآن » . وقد حدث التحويل فيها على النحو الآتى :

١ – تحويل بالحذف ، إذ حذفت ( أنْ ) .
٢ – تحويل بالاستبدال ، إذ استبدل بالفعل « ضَرَبَ » المصدر « ضَرْب » .
٣ – تحويل بالاستبدال ، إذ استبدلت بحالة الرفع فى ( تاء الفاعل ) حالة الجرّ .
٤ – تحويل بالاستبدال ، إذ استبدل بضمير الرفع ( تاء الفاعل ) ضمير الجر ( كاف المخاطب ) .

وبقيت العلاقة بين المفعول به ( زيدا ) والمصدر المنطوق به بدلا من الفعل هى علاقة المفعولية نفسها . وقد أدى تحويل « فاعل الفعل »

إلى « مضاف إليه » مع المصدر أن أصبح هناك وجهان فى تابع المضاف إليه ، فقد يراعى لفظه فيجر ، وقد يراعى محله فيرفع .

وأما فى جملة « سررت من **قراءة الكتابِ** المفيدِ » فيجوز فى « المفيد » الجر مراعاة للفظ ؛ والنصب مراعاة للمحل ، والأصل ( أو التقدير ) فى « قراءة الكتاب » هو : أن قرأتُ الكتاب . حدث فيها ما يأتى :

١ – تحويل بالحذف ، فحذفت ( أنْ ) .
٢ – تحويل بالاستبدال قرأ + ت ) ← ( قراءة + ت ) .
٣ – تحويل بالحذف ( قراءة + ت ) ← ( قراءة ) .
٤ – تحويل بتغيير الحالة الإعرابية للإضافة ( قراءة + الكتابَ ) ← ( قراءة + الكتابِ ) .

ومن هنا جاز فى كلمة ( المفيد ) أن تكون مجرورة بحسب الظاهر أو منصوبة بحسب التقدير .

وقد عبر النحويون – دون تعقيد – عن ذلك بعبارة موجزة دالة تكشف عن كل هذه الخطوات ، وقد صاغ ابن مالك نتيجة ذلك فى قوله :

وجر ما يتبع ما جُرّ ، ومنْ راعى فى الاتباع المحل فحسَنْ

**٣ – فى المصدر المؤوّل :**

من المركبات الإفرادية التى يتم فيها التحويل ، وتعالج من منطلقه « المصدر المؤول » . والنحويون يقررون أنه مفردٌ يقع فى وظائف مختلفة فى الجملة ، يقول سيبويه : « تقول : أن تأتينى خيرٌ لك ، كأنك قلت : الإتيانُ خيرٌ لك . ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ **وأنْ تصوموا خيرٌ**

لكم ﴾[1] يعنى : الصومُ خيرٌ لكم . وقال الشاعر عبد الرحمن بن حسان :

إنى رأيت من المكارم حسبَكمْ أن تلبسوا خُزَّ الثياب وتشبعُوا

كأنه قال : رأيتُ حسبَكمْ لُبْس الثياب »[2] ويستمر سيبويه فى تقديم أمثلة للمصدر المؤول الذى يترجم له قائلا : « هذا باب من أبواب أنْ التى تكون والفعل بمنزلة مصدر » فيذكر المصدر المؤول ويذكر تأويله .

فالجملة « **أن تأتينى** خيرٌ لك » جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو « أن تأتينى » ( أنْ + فعل مضارع ( تأتى ) + نون الوقاية + ياء المتكلم) وهذا كله مؤول بـ « الإتيان »)، ويعامل فى التحليل معاملة « الإتيان » . ومصطلح « المصدر المؤول » يشير بوضوح إلى المعنى العميق الذى يتحول عنه المصدر المؤول ، فاللفظ فى ظاهره فعلٌ مع كل ما يتعلق به من فاعل ومفعول به أحيانا ، ولكنّه فى عمقه « مفرد » يكون مبتدأ ، ويكون فى تركيب آخر فاعلا ويكون نائب فاعل ، ويكون مفعولا به ، ويكون مضافا إليه إلخ . وهذا لا يتحقق إلا إذا كان هذا المركب محولاً عن « اسم = مصدر » يصلح لأن يكون واحدا من هذه . والتحويل الذى يتم فيه يقوم على زيادة الحرف المصدرى ، واستبدال الفعل بالمصدر ، ثم يستوفى الفعل معمولاته من فاعل ، ومفعول به إن كان متعديا .

وبرغم أن البنية المقدرة توجّه التحليل النحوىّ ، نجد أن البنية الظاهرة تفيد معنى لم يكن ليتحقق مع غيرها ، ففى الآية :

(١) سورة البقرة ، الآية ١٨٤ .

(٢) سيبويه ، ١٥٣/٣ وانظر ما بعدها حتى ص ١٦٩ .

﴿ وأنْ تصوموا خيرٌ لكم ﴾ – على سبيل المثال – نجد أنّ « أنْ تصوموا » مع أنها مقدرة بـ « الصوم » تضيف معنى آخر آتيا من صيغة الفعل وإسناده إلى واو الجماعة إذ تفيد التجدد والحدوث والتكرار والمداومة على خلاف ما إذا قيل « الصومُ خير لكم » ؛ لأن « موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدّده شيئا بعد شيء . وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء »[1] كما يقرر عبد القاهر ، وهذا يؤكد أن البنية السطحية تشترك مع البنية العميقة فى إمداد الجملة بدلالتها ، فالتحويل فى العربية ليس وسيلة تفسوية فحسب لبنية الجمل ولكنه مكون مهم من مكونات دلالة الجمل والتراكيب .

## ٤ – فى التوابـــــع :

يذكر أبو حيان أن جمهور النحويين القدماء لم يقدموا تعريفا للتوابع ؛ لأنها يمكن حصرها بالعدد ، « وكل ما يُعدّ لا يحتاج إلى حدّ »[2] غير أن الزمخشرى قدم تعريفا لها فقال « هى الأسماء التى لا يمسّها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها »[3] وفى شرح هذا التعريف يقول ابن يعيش شارح المفصل « التوابع هى الثوانى المساوية للأول فى الإعراب بمشاركتها له فى العوامل ، ومعنى قولنا : « ثوان » أى فروع فى استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصودَ ، وإنما هى من لوازم الأول كالتتِمّة له ، وذلك نحو قولك :

– قام زيدٌ العاقلُ

---

(١) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى ١٧٤ ( قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر – الخانجى بالقاهرة ) .

(٢) انظر همع الهوامع للسيوطى ٥/١٦٥ ( تحقيق د . عبد العال سالم ) .

(٣) المفصل للزمخشرى ١١٠ ، ١١١ ( الطبعة الأولى ١٣١٣ هـ ) .

فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه ، والعاقل ارتفع بما قبله أيضا من حيث كان تابعًا لزيد كالتكملة له ، إذ الإسناد إنما كان إلى الاسم فى حال وصْفِه **فكانا لذلك اسمًا واحدًا فى الحكم** »[1] وليس ذلك إلا لأن الحكم المنسوب إلى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب إليه مع مراعاة تابعه معه ، فإن المجيء فى « جاءنى زيدٌ الظريف » ليس فى قصده منسوبا إلى « زيد » مطلقا ، بل إلى « زيد » المقيدّ بقيد الظرافة ، وكذا فى « جاءنى العالم زيدٌ » و« جاءنى زيدٌ نفسه »[2] . ويلخص عبد القاهر الجرجانى اتحاد الموصوف وصفته قائلا : « واعلم أن جملة القول فى هذا أن الموصوف والصفة شيء واحد ، فإذا قلت جاءنى زيدٌ الظريف ، لم يكن الظريف غير زيد »[3] .

ويؤكد ما يقولونه فى تعريف التوابع والنظر إليها على أنها مع متبوعها شيء واحد ، وأن حكم التابع والمتبوع حكم اسم واحد ، ما يثيرونه فى مسألة العامل فى التابع[4] ، وقد اختلفوا فى ذلك العامل اختلافا كبيرا ، وسبب هذا الاختلاف – كما ذكرت من قبل – هو الاختلاف فى تقدير البنية العميقة لكل من هذه التوابع : النعت والبيان والتوكيد والبدل وعطف النسّق . فالأساس النظرى واحد ، وإجراءات تطبيقه أو تحقيقه هى التى تختلف ، وإذن هو اختلاف فى الوسائل لا فى الغايات .

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٨ ، ٣٩ .

(2) شرح الكافية للرضى ١/٢٩٩ .

(3) المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ٢/٨٩٤ ( منشورات وزارة الثقافة – العراق ١٩٨٢ ) .

(4) انظر فى ذلك همع الهوامع للسيوطى ٥/١٦٦ .

وسوف أتناول كل واحد من أنواع التوابع الخمسة لنرى كيف يتم التحويل فيها من خلال تناول النحويين القدماء لها .

## ( أ ) فى النعـــت :

يتضح التحويل فى النعت سواء أكان نعتا حقيقيا أم نعتا سببيا .

ففى النعت الحقيقى مثل :

– نجح الطالبُ المجتهدُ .

« المجتهد » تساوى فى حقيقتها « الذى يجتهد » لأنّ ( ال ) موصولة ، واسم الفاعل صلتها ، واسم الفاعل موازن للفعل المضارع ، ويدل على ما يدل عليه .

وقد تم التحويل على هذا النحو :

الذى يجتهد ← الـ يجتهد

الـ يجتهد ← المجتهد

وتظهر معاملة النحويين لـ ( ال ) على أنها اسم من اتفاق جمهورهم على ذلك « فالجمهور أنها تكون اسماً موصولا بمعنى الذى وفروعه »[1] ومن تمثيل ابن هشام لها : « وأما ( ال ) فنحو ﴿ **إن المصدقين والمصدقات** ﴾[2] ونحو ﴿ **والسقف المرفوع والبحر المسجور** ﴾[3] وليست موصولا حرفيا خلافا للمازنى ومن وافقه ، ولا حرف تعريف خلافا لأبى الحسن »[4]. وأمّا معاملة اسم الفاعل على أنه

(١) همع الهوامع للسيوطى ٢٩١/١ .

(٢) سورة الحديد ، الآية ١٨ .

(٣) سورة الطور الآية ٥ ، ٦ .

(٤) أوضح المسالك لابن هشام ٨٥/١ .

فعل فى المعنى فتظهر فى أمور كثيرة ، منها عطف الفعل عليه وعطفه على الفعل « ويعطف الفعل على الاسم المشبه له فى المعنى نحو ﴿ **فالمغيرات صبحًا فأثرن** ﴾[1] ونحو ﴿ **صافَّاتٍ ويقبضن** ﴾[2] ويجوز العكس كقوله :

أم صبىّ قد حَبَا أَوْ دارِج

وجعل منه الناظم ﴿ **يخرج الحىّ من الميت ومخرج الميت من الحىّ**[3] ﴾[4] .

وليس التحويل فى اسم الفاعل أو المفعول الذى دخلت عليه ( ال ) مقصورًا على كونه نعتا، بل إن ذلك التحويل حيث وقع، يقول الزمخشرى عن قوله تعالى : ﴿ **إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا** ﴾: « فإن قلت علامَ عطف قوله : « وأقرضوا » ؟ قلت : على معنى الفعل فى المصدقين ، لأن اللام بمعنى الذين واسم الفاعل بمعنى اصَّدَّقوا، كأنه قيل: إن الذين اصدقوا وأقرضوا »[5] وليس اسم الفاعل هنا نعتا .

أما النعت السببى ، فإن التحويل فيه يكون أتم بيانا وأشد ظهورًا لأنه ملحوظ على مستوى التمثيل الصوتى ، يقول ابن هشام عن حكم النعت بالنظر إلى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، إنه « **يعطى منها ما يعطى الفعل الذى يحل محله فى ذلك الكلام** ، فإن كان الوصف

---

(١) سورة العاديات الآية ٢ ، ٣ .
(٢) سورة الملك ، الآية ١٩ .
(٣) سورة الأنعام الآية ٩٥ .
(٤) أوضح المسالك ١١/٢ .
(٥) الكشاف للزمخشرى ٦٧/٤ .

رافعا لضمير الموصوف طابقه فى اثنين منها ، وكملت له حينئذ الموافقة فى أربعة من عشرة كما قال المعربون ، تقول : مررت برجل قائم وبرجلين قائمين وبرجال قائمين ، وبامرأة قائمة ، وبامرأتين قائمتين وبنساء قائمات ، **كما تقول فى الفعل** : مررت برجل قام ، وبرجلين قاما ، وبرجال قاموا ، وبامرأة قامتْ ، وبامرأتين قامتا ، وبنساء قُمْن .

وإن كان الوصف رافعا لاسم ظاهر ، فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لا على حسب المنعوت ، **كما أن الفعل الذى يحل محله** يكون كذلك . تقول : مررت برجلٍ قائمة أمّه ، فتؤنث الصفة لتأنيث الأم ولا تلتفت لكون الموصوف مذكرا ، لأنك تقول فى الفعل : قامت أمُّه ، وتقول فى عكسه : مررت بأمرأة قائم أبوها ، فتذكر الصفة لتذكير الأب ، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثا ، لأنك تقول فى الفعل : قام أبوها . قال الله تعالى : ﴿ ربّنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ﴾[1] . ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنّى أو مجموعًا ، كما يجب ذلك فى الفعل ، فتقول : مررت برجلين قائم أبواهما ، وبرجالٍ قائم آباؤهم ، كما تقول : قام أبواهما ، وقام آباؤهم »[2] .

فجميع الأمثلة التى قدمها ابن هشام حدث فيها تحويل من الفعل إلى اسم الفاعل ؛ فالنعت فى هذا المثال :

مررت برجل قائمةٍ أمه .

محولٌ من : ( قامت أمّه ) فالمركب الاسمى الإفرادى هنا محول من جملة فعلية ؛ ولذلك إذا وقعت الجملة فى هذا الموقع كانت نعتا ، ويعلل النحويون ذلك بأنها وقعت موقع المفرد ، وهم فى هذا لم ينظروا

(١) سورة النساء ، الآية ٧٥ .
(٢) شرح قطر الندى لابن هشام : ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

إلا إلى العلامة الإعرابية فحسب ، ولكنهم هنا يشيرون إلى أن « المفرد » محول عن الجملة . وهذا هو الذى يقتضيه المعنى . وقد بقيت من آثار التحويل بقايا دالة عليه إذ لم يجر النعت فى التذكير والتأنيث على المنعوت ، وإنما جرى على المرفوع به ، وكذلك لم يجر فى الإفراد والتثنية والجمع على المنعوت، بل جرى على المرفوع به .

إنّ النحويين عندما يقولون إن النعت يكون فى الأصل بالمشتق أو بما هو مؤول بالمشتق كانوا ينظرون إلى المشتق على أنه بمعنى الفعل ، والفعل هو الدال على الحدث ، والحدث هو الذى يسند إلى ما يتصف به ، وكان الأولى أن يقال إن الوصف لا يكون إلا بالجملة التى يتحول الفعل فيها إلى وصف ( اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ) ، وقد ربط النحويون بين كل من الخبر والنعت والحال فى بعض الخصائص ، فكل منها يكون مفردا وجملة ، وكل منها يمكن أن يتعدد ، وكل منها — إذا كان جملة — لابد أن يتصل به ضمير يعود إلى ما يساق له من مبتدأ أو منعوت أو صاحب حال ، فالأصل فى هذه ، بناء على هذا ، هو الجملة التى يتحول الفعل فيها أحيانا إلى « وصف » .

وتشترك صلة الموصول مع الخبر والحال والصفة فى الخصائص غير أن جملة الصلة لا يتحول فيها الفعل إلى وصف ( اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ) إلا إذا حدث تحول فى الموصول نفسه على النحـو الآتى :

- جاء محمد الذى يضحك ← جاء محمد الـ ( يضحك ) ← جاء محمد الضاحك .

وقد يكون التحويل من الموصول وصلته إلى الحال على النحو الآتى :

• جاء محمد الذى يضحك ← جاء محمد يضحك ← جاء محمد ضاحكاً .

وقد يكون التحويل من الموصول وصلته إلى الخبر على النحو الآتى :

• محمد ( الذى ) يضحك ← محمد يضحك ← محمد ضاحك .

ولعل هذا هو السبب الذى جعل النحويين – كما رأينا – يقولون إن (ال ) إذا وصلت بوصف كانت اسمًا موصولا ، وساعدهم على ذلك أنها قد توصل بالمضارع أو بالظرف أو بالجملة الاسمية[1] .

وأما النعت المقطوع إلى الرفع أو إلى النصب فإن بنيته العميقة تكون عبارة عن جملتين أُدمجتا فى جملة واحدة فى الظاهر ، فعند القطع إلى الرفع فى مثل :

– مررت بمحمدٍ الكريمُ .

تكون هذه الجملة محولة من :

– مررت بمحمد هو الكريمُ .

ويتم التحويل فيها بحذف ( هو ) .

---

(١) مثال وصلها بالمضارع فى الشعر قول الشاعر :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدّع

ومثال وصلها بالظرف قوله :

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه

ومثال وصلها بالجملة الاسمية قوله :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معدّ

وعند القطع إلى النصب فى المثال السابق يكون على النحو الآتى :

– مررت بمحمدٍ الكريمَ .

فتكون محولة من :

– مررت بمحمد أعنى الكريمَ .

ويتم التحويل فيها بحذف الفعل . ويبقى النصب فى كلمة ( الكريم ) مشيرًا إلى ذلك الفعل المحذوف ، كما بقى الرفع فيها مشيرًا إلى المبتدأ المحذوف .

**(ب) فى التوكيد المعنوى .**

يكون التوكيد المعنوى بألفاظ مخصوصة هى النفس والعين وكل وجميع وكلا وكلتا وكلّ وجميعٌ وعامة ، ويجب اتصالها بضمير المؤكَّد .

أما النفس والعين فيؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات ، فإذا قيل « جاء الخليفةُ » فيحتمل أن الجائى خبرُه أو رسوله ، وأما الباقيات فإنه يؤكد بهن « لرفع احتمال تقدير بَعْض مضاف إلى متبوعهن ، فمن ثَمّ جاز : جاءنى الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ، لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين .. وامتنع على الأصح : اختصم الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما : لامتناع التقدير المذكور »[1] .

وسواء أكان التوكيد لرفع الاحتمال أم للتقوية فإننا نرى أن **التوكيد المعنوى** محول عن تركيب إضافى ، وعبارة ابن هشام السالفة التى يقول فيها إنه يؤكد بهذه الألفاظ « لرفع احتمال بعض مضاف إلى متبوعهن » تشير إلى هذا التقدير ؛ لأن معناه أنه عندما يقال :

جاء القوم كلّهم .

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٨٣/٢ .

فإنها ترفع احتمال :

– جاء بعضُ القومِ .

وإذن عندما يقال : جاء القوم كلهم فإنها تكون بمعنى :

جاء كلّ القومِ .

وقد حدث أولا تحويل بتبادل موقعى كلمة « القوم » وكلمة « كل » ولم يعد من الممكن إضافة كلمة ( القوم ) إلى ( كل ) لوجود الألف واللام التى تمنع الإضافة ، وكلمة « كلّ » لا تستخدم إلا مضافة ، فأضيفت إلى مثل ما كانت مضافة إليه قبل التبادل الموقعى فأصبحت « جاء القومُ كلّ القومِ » ثم حل ضمير القوم محل كلمة القوم تفاديا للتكرار فأصبحت « جاء القوم كلهم » .

جاء كلّ القومِ ← جاء القومُ كلُّ القومِ| ← جاء القومُ كلُّهم

ولذلك قال جمهور النحويين إن العامل فى التوكيد هو العامل فى المؤكد ، وذلك لأنهما مركّبٌ واحد .

والتحويل فى « جاء الخليفةُ نفْسه » هو :

جاءَ نفسُ الخليفةِ ← جاء الخليفة نفس الخليفة| ← جاء الخليفةُ نفسُه

والتحويل فى : « جاء الرجلان كلاهما » هو :

جاء كلا الرجلين ← جاء الرجلان كلا الرجلين ← جاء الرجلان كلاهما .

(جـ) فى العطـــف :

العطف إمّا عطف بيان ، أو عطف نسق ، وإذا كان عطف النسق عطف مفرد على مفرد فإن نوعى العطف حينئذ من المركّب الاسمى فى الجملة ولكن تختلف جهة كل منهما فى التركيب لاختلاف البنية العميقة فى كل منهما .

١ – عطف البيان :

عطف البيان – كما يقول ابن يعيش – مجراه مجرى النعت ، يؤتى به لإيضاح ما يجرى عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه ، فهو من تمامه كما أن النعت من تمام المنعوت ، نحو قولك :

مررت بأخيك زيد

بينت الأخ بقولك : « زيد » وفصلته من أخ آخر ليس بزيْد كما تفعل الصفة فى قولك :

مررت بأخيك الطويل

تفصله من أخ آخر ليس بطويل ، ولذلك قالوا إن كان له إخوة فهو عطف بيان ، وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل ، وهنا كما ترى يتوقف التحليل اللغوى على سياق غير لغوى ، وهو مما يسمى سياق الحال ، إذ يتدخل سياق الحال هنا فى التحليل ، فيتوقف التحليل على الظروف المحيطة بالجملة المنطوقة .

والفرق بين عطف البيان والنعت أن النعت إنما يكون بما هو مأخوذ من فعل أو حلية نحو ضارب ومضروب وعالم ومعلوم وطويل وقصير ونحوها من الصفات ، وعطف البيان يكون بالأسماء الصريحة غير

المأخوذة من الفعل كالكنى والأعلام ، وأن عطف البيان يوضح متبوعه بنفسه لا بصفة من صفاته على عكس النعت الذى يوضح متبوعه بصفة من صفاته – أى أن التحويل فى النعت يختلف عنه فى عطف البيان مع اشتراكهما فى الظاهر فى أمور كثيرة هى أن كلا منهما بيان للاسم المتبوع ، وأن العامل فى كل منهما هو العامل فى المتبوع ، وأن كلا منهما يتطابق مع متبوعه ( وخاصة النعت الحقيقى ) فى التعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث ، والإعراب ، والإفراد والتثنية والجمع ، وأن متبوع كل منهما لا يكون ضميرًا .

إن الاشتقاق فى النعت كان سببا لاختلاف الأصل الذى جاء منه النعت عن الأصل الذى تحول عنه عطف البيان ، وقد رأينا التحويل فى النعت ، أما فى عطف البيان فإن الجملة السالفة :

مررت بأخيك زيد

نرى أن الأصل فيها هو :

مررت بأخيك ( الذى هو ) زيدٌ

وحدث التحويل فيها بالحذف والإحلال ، فقد حذف الموصول ( الذى ) وحذف صدر الصلة ( هو ) وحل ( زيد ) محل ( الذى ) فأخذ علامته الإعرابية .

مررت بأخيك الذى هو زيدٌ ← ... بأخيك هو زيدٌ ← بأخيك زيدٌ ← بأخيك زيد .

وأصبح المركب ( أخيك زيد ) شيئا واحدًا ، وهما من جملة واحدة وليسا من جملتين كما فى البدل على ما سيأتى .

٢ – **عطف النسق :**

المعطوف والمعطوف عليه المفردان مركبٌ محول من جملتين حولتا لجملة واحدة للاختصار وحذف المكرر . ويكشف هذا اختلاف النحويين فى العامل فى المعطوف « والأكثر على أن العامل فى النسق الأول بواسطة الحرف ، وقيل : العامل فيه مقدر بعد الحرف ، وقيل : العامل فيه الحرف نفسه . وثمرة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال : العامل فيه هو الأول »[1] .

ولست أرى كبير فرق بين هذه الآراء الثلاثة ، لأن الرأى الأول يجعل العامل هو الأول بواسطة حرف العطف ، والثانى يجعل العامل مقدرا بعد حرف العطف ، ولابد أن يكون هذا العامل المقدر مثل العامل الأول حتى تتم المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه ، وأما الذين قالوا إن العامل هو الحرف نفسه فأرى أنهم يجعلون الحرف قائما مقام العامل ونائبا عنه ، وإلّا ما تمت المشاركة . وإذن يكون « التقدير » قريبا عند أصحاب هذه الآراء ، ففى هذا المثال :

– حضر خالدٌ وعمرٌو

الأصل فيه ( والأصل هنا هو المعنى المفهوم من الجملة ) هو :

– حضر خالدٌ وحَضر عمرٌو .

وقد تم التحويل فيه بحذف المكرر وهو الفعل الثانى ( حضر ) لإفادة الاختصار فصارت : حضر خالدٌ وعمرٌو .

(١) همع الهوامع ٥/١٦٧ .

والذين قالوا إن العامل هو الأول بواسطة الحرف يجعلون ( خالد وعمرو ) مركبا واحدًا يتسلط عليهما الفعل الأول ، وهذه خطوة تالية فى التحليل لا تتناقض مع سابقتها ، ولذلك قالوا لا يجوز الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف ، وهو ما سماه السيوطى « ثمرة الخلاف » .

وإذا كان هذا واضحا فى حروف العطف التى تقتضى التشريك فى الحكم، فإنه يكون أشد وضوحا فى حروف العطف التى تقتضى التشريك فى اللفظ لا فى الحكم ، وهى ( لا ) و ( بل ) و ( لكن ) . وما يشترطه النحويون فى كل منها يؤكد أن لها بنية عميقة غير الظاهرة[1] ، فقد نصّ السهيلى مع ( لا ) على ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، وقال ابن هشام عن هذا « وهو حق » فلا يجوز : « جاءنى رجل لا زيدٌ » ويجوز : « جاءنى رجلٌ لا امرأةٌ » وذلك أن التقدير فى المثال الأول :

جاءنى رَجل لا ( جاءنى ) زيدٌ .

وزيد يصدق عليه أنه رجل ، ولذلك تصبح الجملة غير صحيحة نحويا لأنها ليست صحيحة دلاليا .

واشترطوا مع ( لكن ) أن تسبق بنفى أو نهى فإذا سبقت بإيجاب لم تكن ( لكن ) حرف عطف ، بل حرف ابتداء ؛ ولذلك لم يجز البصريون أن يقال : « قام زيدٌ لكن عمرٌو » على أن « عمرٌو » معطوف ، بل على أنه مبتدأ حذف خبره والتقدير « لكن عمرو لم يقم » .

(١) أشير هنا فحسب إلى الشروط التى تكشف البنية العميقة لا إلى كل الشروط ، والبنية العميقة هى التى تمد الجملة بالدلالة كما سبق .

واشترطوا مع ( بل ) أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفى أو نهى وقالوا إن معناها بعد الإيجاب والأمر سلب الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها مثل : « قام زيدٌ بل عمرٌو » وتكون حينئذ مفيدة للإضراب الانتقالى مع إفادتها العطف ، والإضراب يعنى أن الجملة السابقة عليها كأن لم تكن ، أى أنها تفيد نفيا رجعيا متأخرا عن الجملة المنفية ، ولذلك يكون تقدير الجملة هو :

( ما ) قام زيدٌ بل ( قام ) عمرٌو .

فحذفت ( ما ) لإفادة ( بل ) نفى ما قبلها عن طريق الإضراب عنه ، وحذف الفعل لتكراره .

وقالوا إن معناها بعد النفى والنهى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها مثل « ما جاء عمرٌو بل خالدٌ » ، فإن الأصل فيها :

ما جاء عمروٌ بل ( جاء ) خالدٌ .

وحدث التحويل بحذف المكرر فحسب ، ولذلك بقى ما قبلها منفيا ، وأثبت الحكم لما بعدها .

**( د ) فى البــدل :**

فى تعريف النحويين للبدل بأنه « التابع المقصود بالحكم بلا واسطة » إشارة واضحة من خلال عبارة « بلا واسطة » إلى بنيته العميقة .

وقد قال ابن يعيش فى شرحه للمفصل عن البدل إنه ثانٍ يقدر فى موضع الأول نحو قولك : « مررت بأخيك زيْدٍ » فزيد ثانٍ من حيث كان تابعًا للأول فى إعرابه ، واعتباره بأن يقدر فى موضع الأول حتى كأنك قلت « مررت بزيْدٍ » فيعمل فيه العامل كأنه خال من الأول .

والغرض من ذلك ، البيانُ ؛ وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم ، وببعضها عند آخرين ، فإذا ذكر أحد الاسمين خاف ألا يكون ذلك الاسم مشتهرا عند المخاطب ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم . فإذا قلت : « مررت بعبدِ اللهِ زيْدٍ » فقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف « عبدَ الله » ولا يعلم أنه « زيْدٌ » . وقد يجوز أن يكون عارفا بزيد ولا يعلم أنه عبد الله فتأتى بالاسمين جميعا لمعرفة المخاطب .

وكان الأصل أن يكون خبريْن أى جملتين . فالجملة السالفة أصلها :

مررت بعبد الله        مررت بزيْـدٍ

أو أن يدخل عليه واو العطف . لكنهم لو فعلوا ذلك لالتبس ألا ترى أنك لو قلت « مررت بعبد الله مررت بزيد » أو قلت « مررت بعبد اللهِ وزيد » ربما توهم المخاطب أن الثانى غير الأول فجاءوا بالبدل فرارا من اللبس وطلبًا للإيجاز .

وكلام ابن يعيش هنا واضح الدلالة فى شرح عبارة النحويين التى تقول إن البدل على نية تكرار العامل ، وقولهم : إن البدل فى التقدير من جملة أخرى، فالاسم الثانى يذكر من أجل بيان الاسم الأول؛ ومن هنا سماه الكوفيون التبيين أو الترجمة أو التكرير . وتقدير الجملة التى تشتمل على البدل يفسر بجملتين العامل فيهما مكرر ، ويحذف المكرر أثناء التنفيذ العملى بالنطق أو الكتابة ، ونطقت الجملتان فى صورة جملة واحدة لسببين :

**الأول** : الخوف من اللبس بتصور شيئين بدلا من شيء واحد .

**الثانى** : طلب الإيجاز والاختصار والاكتفاء بالعامل الأول .فأدت هذه الطريقة التحويلية البارعة إلى بيان الاسم الأول مع تحقيق الوفاء بالوضوح والإيجاز لدلالة الأول عليه .

ومن هنا تتشابه الجملة المشتملة على البدل المطابق أو المباين مع الجملة المشتملة على عطف البيان ، وقد سبقت الإشارة إلى عمق عطف البيان ، وهو مختلف عن عمق جملة البدل ، فعطف البيان فى التقدير مختلف عن البدل لأن البدل فى العمق من جملتين ، فإذا قيل على سبيل عطف البيان :

– مررت بأخيك محمدٍ .

فالتقدير فيها : « مررت بأخيك ( الذى هو ) محمد » .

وإذا قيلت الجملة السالفة على سبيل البدل ، فالتقدير فيها « مررت بأخيك ( مررت ) بمحمدٍ » .

وإذا كان النحويون يقولون عن البدل إنه فى حكم تنحية الأول ، أى المبدل منه ، ووضع البدل مكانه فإن ذلك ليس على معنى إلغاء المبدل منه واطراحه وإزالة فائدته ، بل على معنى أن البدل قائم بنفسه ، وأنه مقصود بالحكم ، ومعتمد فى الحديث ، وليس بمُلْغًى ولا مُطَّرح لأنك إذا قلت مثلا :

– محمدٌ رأيت أباه عمرًا

فتجعل ( عمرا ) بدلا من ( أباه ) . فلو كان المبدل منه مطرحا لكان تقدير الكلام : ( محمدٌ رأيت عمرًا ) فتصير الجملة الواقعة خبرا بلا رابط يربطها بالمبتدأ ، وذلك ممتنع لأنه يجعل الكلام لغوًا لا معنى له[1] .

(١) يقول عبد القاهر الجرجانى ( المقتصد فى شرح الإيضاح ٩٣٢ ) : « لأن من سبيلك أن تترك الشيء إلى ما يكون خالفا له لتحصل الفائدة، وإذا تركته إلى ما هو مثله لم يكن فيه الفائدة العظمى، ولم –

وعبارة النحويين التي تقول : « كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلا ما لم يمكن إحلاله محل الأول » تعني بوضوح أن البنية السطحية لكل من البدل وعطف البيان واحدة ( مع البدل المطابق ) ولكن الذى يختلف هو « التقدير » أو البنية العميقة ، وتعنى أيضا أن البنية السطحية فى أحيان كثيرة تشير إلى بنيتها العميقة حيث لا يمكن إحلال الثانى محل الأول فى التقدير ، وهنا يكون التركيب عطف بيان لا بدلا ومن ذلك :

– **يا أخانا الحارثَ** : ( الحارث عطف بيان فقط ، ولا تصلح أن تكون بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل ولا تدخل ( يا ) على ما فيه ( ال ) فلا يقال : يا الحارث ، أى لا يمكن وضع الحارث موضع أخانا ) .

– **يا غلامُ بشرًا** : ( بشراً عطف بيان ، لأنه لا يقال : يا بشرًا بالنصب وهو تابع لمحل غلام ) .

– **أيا أخوَيْنا عبدَ شمس ونوفلًا أعيذكما بالله أنْ تُحْدِثا حَرْبًا**

( عبد شمس ونوفلا عطف بيان لا غير ، لأنه لا يصح أن يقال : يا عبدَ شمس ونوفلًا ، لأن ( نوفل ) علم مفرد وإذا نودى بنى على الضم ) .

– **يأيها الرجلُ صاحبُ عمرو** . ( برفع صاحبُ عمرو . وهو عطف بيان لأنه لا يقال : يأيها صاحبُ عمرو ، لأن تابع أى فى النداء لابد أن يكون فيه ( ال ) .

---

=يكن ذلك تركا على الإطلاق بل ذكرا للشيء بلفظ غير الذى ذكرته به فى الأول، وإنما يكون فيه ضرب من البيان نحو أن تقول ضربت أخاك زيدا فيعلم أن الأخ المضروب هو الذى اسمه زيد ، وكذا إذا قلت رأيت زيدا أخاك أفدت أن الذى رأيته من جملة من يسمى زيدا هو الذى عرف بأخوته » .

- **كِلَا أخويكَ عَمْرو وبكرٍ عندى** : ( عمرو يتعين أن يكون عطف بيان ، لأنه لا يقال : كلا عمرٍ وبكرٍ ، لأن كلا لا تضاف إلى اثنين بتفريق ) .

- **محمدٌ نجح الطالبُ أخوه** : ( أخوه عطف بيان ، ولا تصلح أن تكون بدلا لأن البدل فى التقدير من جملة أخرى فيترتب على ذلك عدم وجود الربط بين المبتدأ وجملة الخبر ) .

- **فاطمة أكرمتُ محمدًا أخاها** : ( أخاها عطف بيان بسبب ما فى المثال السابق ) .

**أنَا ابنُ التاركِ البكرىِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا**

( بشر عطف بيان ، لأنه لا يقال : أنا ابن التارك بشر لأن المضاف إليه لابد أن يكون محلى بال إذا كان المضاف محلى بها ) .

ومسألة الفرق بين عطف البيان والبدل تكشف تعامل النحويين مع ما يسمى البنية العميقة فى تفسير البنية الظاهرة واعتبارهم إياها فى التحليل ، وعلى أساسها فرقوا بين عطف البيان والبدل مع اشتراكهما فى البنية الظاهرة .

هذا فيما إذا كان البدل بدلا مطابقا أو بدلا مباينا بأنواعه ( بدل النسيان وبدل الإضراب أو البداء ، وبدل الغلط ) على أن كون البدل محولا من جملتين أوضح فى البدل المباين . وأما البدل الذى يسمى بدل بعض من كل وبدل الاشتمال فإننى أرى أنهما محولان من مركب إضافى بالإضافة إلى كونهما من جملتين ؛ وذلك لأن المعنى فيهما معنى التركيب الإضافى الذى حدث فيه تحويل بوضع المضاف إليه موضع المضاف ، وهما فى ذلك مثل التوكيد المعنوى ، ولذلك يخالفان الأنواع الأخرى من البدل باتصالهما بضمير يعود على المبدل منه مطابق له .

ففى بدل الاشتمال إذا قلت : « أعجبنى عمرٌو علمه » فالثانى بدل من الأول ، وليس إياه ، وليس بعضه ، وإنما هو شىء اشتمل عليه ، أى تضمنه بحيث يفهم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه، وذلك أنك عندما تقول « أعجبنى عمرٌو » فهم أن المعجب ليس عمرًا من حيث هو لحم ودم وإنما ذلك معنى فيه ، فإذا ذكرت اللفظ الذى يدل على ذلك المعنى ، فهم أنه المقصود على سبيل الحقيقة ، كما يقول ابن يعيش .

وقد قدر عبد القاهر الجرجانى بدل البعض بتركيب إضافى ، يقول : « فإذا قلت : « جعلت متاعك بعضه على بعض » كان المعنى : **جعلت بعضَ متاعِك على بعض** ، وإذا كان كذلك وجب أن يكون له عامل غير العامل فى المبدل منه وليس كذلك الصفة ، لأنك إذا قلت : جاءنى زيد الظريفُ لم يكن زيد فى حكم المتروك ، بل كانا جاريين مجرى اسم واحد فيعمل فيهما عامل واحد »[1] ويقول أيضا : « والتحقيق فى البدل أن يكون الأول فى حكم الساقط معنى ، وذلك يتأتى فى قولك : ضُرِبَ زيدٌ رأسُه ، **لأجل أن المعنى : ضرب رأسُ زيْد** .... وكذا قولك : « عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض » المعنى : **عجبت من دفع بعض الناس ببعض ، فالناس مبدل منه وبعضهم بدل** »[2] .

وإذا كان الأصل فى بدل البعض من حيث المعنى هو التركيب الإضافى فإن بدل الاشتمال كذلك ، يقول عبد القاهر الجرجانى : « اعلم أنك إذا قلت : « سلب زيدٌ ثوبُه » كان الثوب بدلا من زيْد من حيث إن الثوب لما اتصل به ، واشتمل عليه ، صار بمنزلة ما هو جزء منه

(١) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح : ٩٣٠ .
(٢) السابق ٩٣٢ ، ٩٣٣ .

كقولك : ضُرِبَ زيدٌ رأسه »[1] وقد فسر السهيلى ذلك قائلا : « لأن العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف ، وتنويه . فقولك : أكلت الرغيف ثلثه ، إنما تريد : أكلتُ بعض الرغيف ، ثم بينتَ ذلك البعض ، وأعجبتنى الجارية حسنها ، إنما تريد : أعجبنى وصفها ، فحذفته ، ثم بينته بقولك حسنها »[2] فكلام السهيلى شرح لاخفاء فيه للتحويل الذى أدّى بالعبارة المنطوقة أن تكون مشتملة على البدل ، فالمثال الأول :

– أكلت الرغيفَ ثلثه

محوّل من :

أكلت الرغيف – أكلت ثلث الرغيف

وجرى فيه التحويل على النحو الآتى :

أكلت الرغيف – أكلت ثلث الرغيف ← أكلت الرغيف ثلث الرغيف ← أكلت الرغيف ثلثه .

فقد طبقت أولا قاعدة حذف المكرر ، فحذفت ( أكلت ) الثانية ، ثم طبقت قاعدة إحلال الضمير محل الظاهر المذكور قبله ، فوضع ضمير الرغيف محل كلمة الرغيف الثانية ، وبذلك صارت الجملة هى « أكلتُ الرغيفَ ثلثه » .

والمثال الثانى « أعجبتنى الجارية حسنها » وهو من بدل الاشتمال ، محول من :

أعجبتنى الجاريةُ – أعجبنى حسنُ الجارية

(١) السابق : ٩٣٥ .
(٢) همع الهوامع ٥/٢١٢ .

وجرى التحويل فيه على النحو الآتى ، حيث طبقت أولا قاعدة حذف المكرر :

أعجبتنى الجارية – أعجبنى حسن الجارية ← أعجبتنى الجارية ، حسنُ الجارية .

ثم طبقت قاعدة إحلال الضمير محل الظاهر المذكور قبله فصارت :

أعجبتنى الجارية حُسْن الجارية ← أعجبتنى الجاريةُ حُسْنُها .

### ثالثاً : على مستوى الجملة :

مجموعة القواعد للغة محدّدة ، ومحدودة أيضا ، ولكنها تنتج عددًا من الجمل غير محدود. ولذلك نجد أن القواعد هى التى تعد ثابتة ، والجمل المنطوقة أو المكتوبة متغيرة متنوعة . وكل جملة فى اللغة محولة عن قاعدة ثابتة تحكم هذا النوع من الجمل أو ذاك . والبنية العميقة تمثل « الثابت » والبنية السطحية تمثل « المتغير » والقواعد التحويلية هى التى تحوّل الثابت إلى متغير[1] . فالنحو يتألف من عدد محدود من القواعد التى تعمل من خلال عدد من المفردات ، وهذه القواعد قادرة على توليد عدد من الجمل غير محدود ، وهذا يعنى بالضرورة أن بعض هذه القواعد لابد أن يصلح للتطبيق أكثر من مرة ، وتسمى هذه القواعد باسم القواعد المتكررة[2] recursive ، ومثالا على ذلك قاعدة الإسناد بين المبتدأ والخبر :

الجملة ← مبتدأ + خبر .

يمكن أن تتكرر ، وتولد عددا من الجمل غير محدود ، وهذه الجمل المنتجة تختلف فى مكوناتها الصوتية، ولكن بنيتها العميقة واحدة ، وبذلك نحكم على كل من الجمل الآتية بأنها من الجمل الاسمية :

-- الله ربُّنـــا .

– أن تصوموا خير لكم[3] .

– والله يريد أن يتوبَ عليكم[4] .

(١) انظر التعليق الذى قدمه الدكتور حلمى خليل فى ترجمته لكتاب جون ليونز عن تشومسكى فى صفحة ٨٦ – ٨٧ .

(٢) انظر : نظرية تشومسكى اللغوية ص : ٩٦ ، ٩٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٦٤ .

(٤) سورة النساء ، الآية ١٦٤ .

- بحسبك درهمٌ .
- ما منْ أحد فى البيت .
- أحيٌّ والداك[1] ؟
- سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم[2] .

وقد أحكم النحاة القدماء « البنى العميقة » للتراكيب المختلفة ، وحددوا نمط الجملة بناء على ذلك ، فكل تركيب منطوق إما أن يكون « جملة اسمية » أو « جملة فعلية » ، وقد حاولوا تصنيف كل التراكيب المنطوقة فى أحد هاتين البنيتين الكبريين ، وهناك وسائل شتى تعين على إدراج كل تركيب تحت نمط معين من هذين النمطين ، أهمها الحذف ، والترتيب ، ونوع الكلمة ، والعلامة الإعرابية .

وهذا السلوك يكشف أنهم كانوا ينطلقون من هذه الفكرة التى تشبهها إلى حد كبير فكرة تشومسكى ، وقد عاب عليهم كثير من « الوصفيين » ذلك من قبل ، ثم عاد بعضهم فأقرهم على ما صنعوا لما ظهر من هذا التشابه بين اتجاههم واتجاه المدرسة التحويلية .

إن فكرة التحويل إذنْ تتسع لتستوعب كل جمل اللغة المنطوقة أو المكتوبة ؛ إذْ إنّ كل جملة منطوقة أو مكتوبة لها أساس عميق صدرت عنه ، وقد حاول بعضُ اللغويين العرب المعاصرين أن يعيدوا تطبيق النظرية التحويلية من المنطلق المعاصر[3] مع تعديل بعض الفرضيات

---

(١) صحيح البخارى ٧١/٤ ( طبعة دار الشعب ) .

(٢) سورة المنافقون : ٦ .

(٣) حاول هذا الدكتور محمد على الخولى فى كتابه « قواعد تحويلية للغة العربية » والدكتور ميشال زكريا فى كتابه « الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: الجملة البسيطة » والدكتور مازن الوعر فى كتابه « نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية فى اللغة العربية » .

العديدة التي وضعت للغة الإنجليزية حتى تلائم اللغة العربية[1] ، وهي تقوم على القواعد مع المفردات بقوانينها المعجمية .

---

(١) على سبيل المثال اختار الدكتور محمد على الخولي فرضية فلمور مع إضافة تعديلين عليها ، انظر عرضه لفرضية فلمور في كتابه المشار إليه في الصفحات ٦٢ – ٦٦ ، وتعديله لهذه الفرضية ص ٦٦ ، ٦٧ وقد ذكر كذلك أسباب اختياره لهذه الفرضية وتفضيله إياها على فرضية تشومسكي التي تنطلق أساسا من المبتدأ والخبر فقط ، على أن العربية فيها الجملة الاسمية ( مبتدأ + خبر ) وفيها الجملة الفعلية ( فعل + فاعل ) ويرى د . الخولي – وأنا أوافقه – أن مفهوم المبتدأ والخبر يتعلقان بالتركيب السطحي أكثر من تعلقهما بالتركيب الباطني أو البنية العميقة لأن المبتدأ لا يكشف طبيعة الكلمة التي تشغل الابتداء ولا علاقتها ببقية عناصر الجملة كما تفرق فرضية تشومسكي بين العبارة الاسمية والجار والمجرور على حين استطاع فلمور أن يثبت أن كل العبارات الاسمية أساسها الجار والمجرور في البنية العميقة .

ويحسن أن نشير إلى فرضية تشومسكي التي كانت أساسا لتطويرات كثيرة من قبل التحويليين الآخرين الذين نحوا هذا الاتجاه والتي اجتزأ الدكتور الخولي منها ست خطوات فقط .

(i) S → NP⌢Predicate-Phrase
(ii) Predicate-Phrase → Aux⌢VP (Place) (Time)

$$\text{(iii) VP} \rightarrow \left\{ \begin{array}{l} \text{Copula}^\frown\text{Predicate} \\ \text{V} \left\{ \begin{array}{l} \text{(NP) (Prep-Phrase) (Prep-Phrase) (Manner)} \\ S' \\ \text{Predicate} \end{array} \right\} \end{array} \right\}$$

$$\text{(iv) Predicate} \rightarrow \left\{ \begin{array}{l} \text{Adjective} \\ (\textit{like}) \text{ Predicate-Nominal} \end{array} \right\}$$

(v) Prep-Phrase → Direction, Duration, Place, Frequency, etc.
(vi) V → CS
(vii) NP → (Det) N (S')
(viii) N → CS
(ix) [+Det — ] → [±Count]
(x) [+Count] → [±Animate]
(xi) [+N, + — ] → [±Animate]
(xii) [+Animate] → [±Human]
(xiii) [−Count] → [± Abstract]
(xiv) [+V] → CS/$\alpha$⌢Aux — (Det⌢$\beta$) } , where $\alpha$ is an N and
(xv) Adjective → CS/$\alpha$ ··· — } $\beta$ is an N
(xvi) Aux → Tense (M) (Aspect)
(xvii) Det → (pre-Article⌢*of*) Article (post-Article)
(xviii) Article → [±Definite]

انظر :

Aspects of the Theory of Syntax, P.106,107

والغرض هنا الإشارة إلى بعض الجمل التى تظهر فيها طريقة النحاة العرب التى تقوم على اعتبار « بنية مقدرة » و « بنية ظاهرة » ، ويمكن وضع هذه القاعدة من خلال معالجتهم :

١ – جملة ← مبتدأ + خبر

٢ – جملة ← فعل + فاعل + ( مفعول به ) .

وقد أرجع النحويون كل الجمل المنطوقة والمكتوبة إلى أحد هذين النمطين السالفين[١] ، « وإذا جاوزت هذين القسمين كان محالا ، وكان اللفظ به جاريا مجرى التصويت » كما يقول الشيخ عبد القاهرة الجرجانى[٢] . فقد تجد الجملة وقد خلت من الفعل ، ومع ذلك يعدونها جملة فعلية ، ومن ذلك المنصوب على الاختصاص مثل « إياكَ والكسلَ » والمنصوب على الإغراء مثل « أخاك أخاك » والمصدر المنصوب النائب عن اللفظ بالفعل مثل « اجتهادًا لا كسلًا » كما يعدون المنادى من الجملة الفعلية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

---

(١) يحاول كثير من التحويليين العرب المعاصرين إرجاع نمطى الجملة فى العربية إلى نمط واحد (SVO) وهناك خلاف بين التحويليين أنفسهم حول هذه الفكرة نفسها ، فقد رفض بعض علماء اللغة المحدثين ما رآه بعض التحويليين من أن معظم لغات البشر فى العالم يمكن أن تحصر تراكيبها الأصل فى ثلاثة نظم رئيسية هى (SOV) أى ( فاعل + مفعول + فعل ) و (SVO) أى ( فاعل + فعل + مفعول ) و (VSO) أى ( فعل + فاعل + مفعول ) ورأوا أن هذا تعميم يحاول أن يصبغ بعض القواعد والقوانين بالصبغة العالمية ، وهم يرون أن لكل جملة فى أية لغة تركيبا أصلًا Kernel له قواعده وقوانينه التى قد تختلف من لغة إلى أخرى ثم يضاف إلى هذا التركيب الأصل عدد من المبانى لتحقيق المعنى العميق Deep Structure الذى يرمى إليه مستعمل اللغة فتظهر الجملة فى وضعها الأخير متمشية مع القوانين والقواعد العامة للغة والنحو . انظر فى هذا :

J.F.Staal, Word order in Sanskrit Universal Grammar , p.80 (Holland,1967).

على أننا قد نجد فى التراث النحوىّ ما يشير إلى أن الجملة الفعلية هى « الأصل » وسند ذلك ما يقول به الكوفيون من جواز تقديم الفاعل على الفعل وهذا ما يعده البصريون جملة اسمية ، ومن ذلك قول عبد القاهر الجرجانى « إن أصل الرفع أن يكون للفاعل ، وأن المبتدأ فرع عليه ومشبّه به من حيث إن كل واحد منهما مخبَرٌ عنه » المقتصد ١/٢١٥ ، ٢١٦ .

(٢) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ١/٢١٥ .

وقد تجد الجملة وقد خلت من أحد الركنين المكونين للجملة الاسمية ، ومع ذلك يعدونها جملة اسمية مثل المصدر المرفوع مثل « فصبرٌ جميلٌ » ومثل المرفوع بعد لولا الامتناعية مثل : « لولا الماء لهلك الزرع » ومثل الاسم المرفوع المقسم به مثل : « لعمرُك ما ضاقت بلادٌ بأهلها » ومثل الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر [بواو] هى نص فى المعية مثل « كلُّ إنسان وطبيعتُه » ومن ذلك أيضا التراكيب التى يرون أن المبتدأ فيها محذوف وجوبًا ، والتراكيب التى يرون أن الفعل فيها محذوف وجوبًا ويعدونها من الجملة الفعلية .

وهناك تراكيب يكون ظاهرها مشيرًا إلى معنى تركيب آخر مثل « أمّا زيد فذاهب » فهو تركيب يفيد التوكيد والشرط ، يقول ابن هشام عن إفادة « أما » التوكيد : « وأمّا التوكيد فقلّ من ذكره ، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشرى فإنه قال : فائدة « أمّا » فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : زيدٌ ذاهبٌ فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت : أما زيدٌ فذاهب ، ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ . وهذا التفسير مدلّ بفائدتين : بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط »[1] . فهذا التركيب فى معنى تركيب شرطى على ما قدر سيبويه ، وقد عولج هذا التركيب بناء على معناه لا على لفظه . وهناك غير هذا كثير .

وسوف أختار تركيبين وأعرض تفسير النحويين لهما ، وهما يكشفان طريقة النحويين فى معالجة التراكيب .

التركيب الأول هو «ضربى زيدًا قائماً» وهو مبتدأ حذف خبره وجوبًا، وضابطه كما يقول السيوطى أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملًا فى مُفَسّر، صاحب حال بعده، لا يصلح أن يكون خبرًا عنه.

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ٥٤/١.

وقد اختلف النحويون حول هذا التركيب فبعضهم يعده جملة فعلية ويجعلون «ضربي» فاعلاً لفعل مقدر، تقديره «يقع ضربي زيدًا قائما» أو ثبت ضربي زيدًا قائما . وقدْ ضُعِّفَ هذا التقدير «بأنه تقديرُ ما لا دليل على تعيينه ، لأنه كما يجوز تقدير «ثبت» يجوز تقدير «قلّ» أو «عَدِم» وما لا يتعين تقديرُه لا سبيل إلى إضماره»[1] .

وقد اتفق جمهور النحويين على أن هذا التركيب عبارة عن «مبتدأ» وهو مصدر مضاف إلى فاعله و ( زيدًا ) مفعول به و (قائما) حال . ثم اختلفوا : هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا ؟

فقال قوم : لا خبر له ، وأن الفاعل أغنى عن الخبر ، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في «أقائم الزيدان» والتقدير : «ضربت زيدا قائماً» وضُعِّفَ بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله .

ورأى بعضهم أن الحال نفسها ( قائما ) هي الخبر ، وجاز نصب ( قائما ) ونحوه على الحال ، وإن كان خبرًا لأنه ليس عين المبتدأ ، لأن القائم هو «زيدٌ» لا «الضرب» فلما كان خلافه انتصب على الخلاف[2] .

وقال الجمهور بتقدير الخبر ، ثم اختلفوا : هل يجوز إظهاره . فقيل : نعم . والجمهور على المنع . ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه ، فحكى بعضهم[3] عن الكوفيين أنهم قدروه : «ثابت» أو «موجود» بعد «قائما» وضُعِّف بأنه تقدير ما لا دليل عليه في اللفظ ، فإنه كما يجوز تقدير «ثابت» يجوز تقدير «مَنْفِيّ» أو «معدوم» .

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٢/٤٤ .
(٢) هذا هو رأي الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان .
(٣) البطليوسي وابن عصفور .

وقال البصريون : يقدّر قبل « قائما » ثم اختلفوا فى كيفيته فقال الأخفش : تقديره « ضربى زيدًا ضربُه قائما » واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف ، وضُعّف هذا الرأى بأنه لم يقدر زيادة على ما أفاده الرأى السابق . وقال الجمهور تقديره « إذْ كان قائماً » إذا أريد الماضى ، و « إذا كان قائما » إذا أريد المستقبل . وقد حذف ( كان ) وفاعلها ، ثم الظرف ( إذْ ، إذا ) .

ووَجْهُ تقدير الظرف دون غيره أنّ الحذف توسّع ، والظرف أليقُ به . وكونه ظرف زمان دون المكان أن المبتدأ حدَث ، والزمان أجدر به . و « إذ » و « إذا » دون غيرهما لاستغراق « إذ » للماضى و « إذا » للمستقبل . وتقدير « كان » التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عامل ، ودلالتها على الكون المطلق الذى يدل الكلام عليه . ولم يُعتقد فى « قائما » أنه خبرُ كانَ المقدرةِ للزومه التنكير ، وفاعلها ضمير يعود إلى « زيد »[1] .

لقد حاولت أن ألخص ما قيل فى هذه المسألة ، وهى مسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف كما يقول السيوطى الذى أفردها بتأليف مستقل .

والذى يعنينا من كل هذه المحاجة النحوية التى لا تغير التركيب المنطوق بطبيعة الحال هو المنهج الذى يحكم هذه التفسيرات المختلفة له ، وجميع هذه التفسيرات تنطلق من أنّ هذا التركيب له عُمْق مختلف عن ظاهره رأى بعضهم أن تقديره هو « يقع ضربى زيدا قائما » فهو إذن جملة فعلية قد حولت إلى جملة اسمية ، ورأى بعضهم أن تقديره هو « ضربت زيدًا قائماً » فالفعل ضربت هو الذى تحول إلى المصدر . ورأى بعضهم أن تقديره هو « ضربى زيدًا إذْ كان قائما » إذا كان بمعنى المضى

---

(١) انظر همع الهوامع للسيوطى ٢/٤٤ - ٤٩ .

أو « إذا كان قائما » إذا كان بمعنى المستقبل وأصحاب كل تقدير من هذه كانوا يبينون السبب فى اختيار تقديرهم دون سواه ، ويكشفون ضعف الذى لا يرونه ، وهى كلها وسائل مستخدمة فى التحويل ، فلا يقدر ما لا دليل عليه لأنه يفتح الباب أمام ألوان من التقدير لا تجد سندًا يدعمها مما يؤدى إلى غموض المعنى الكائن فى « البنية العميقة » وهى من المفروض أن تكون واضحة المعنى حتى تساعد على فهم البنية الظاهرة ، ولا يفضل تقدير على آخر إذا كان مساوياً له فى إفادة المعنى ، ولا يصح تقدير شيء لا يطرد كما يطرد نظيره .

وقد رأينا كيف كان رأى جمهور النحويين حريصا على تحديد المقدّر وحريصاً على كشف أسباب اختياره دون غيره ، وكشف الوسائل التحويلية التى أدت إلى أن صار هذا التركيب إلى ما صار عليه .

وإذا قيل إن هذه الجملة « مفترضة » أو « مصنوعة » من قبل النحاة ، فإن هذا غير معيب خاصة من وجهة النظر التحويلية ، فهذه الجملة ، وإن كانت مصنوعة ، مولّدةٌ عن قواعد اللغة ، فالقواعد تنتج هذه الجملة ، وهى جملة صحيحة نحويا لأن قواعد اللغة تتنبأ بها وتنتجها ، ولذلك جاء لها نظائر فى اللغة فى الشعر والنثر . ومن جهة أخرى نجد أن التحويليين التوليديين لا يعبأون بتوثيق « النص » اعتمادًا على حدْس المفسِّر ، وثقة بنظام القواعد المحكمة التى يمكن أن تولّد مثل هذه الجمل أو تلك ، لأن « آليّة » القواعد لديهم و « رياضيتها » تساعد على توليد الجمل الصحيحة ، ومن هنا لابد أن تكون « القواعد » واضحة محددة وأن يكون تطبيقها دقيقا وصارمًا ، ولذلك كان كثير من النحويين يقيسون على المسموع غيره وإن لم يسمعْ .

أما الاختلاف الذى وجدناه عند النحويين العرب القدماء فى تفسير هذه الجملة ( وغيرها كذلك ) فهو اختلاف فى الفَرْضيات ، وكلٌ يدلِّل على صدق فرضيته وصحتها ، وقد نجد له نظائر بين أتباع المدرسة التحويلية التوليدية ، غير أن اختلاف النحاة العرب غالبا ما يكون فى جزئيات لا فى نظريات كبرى .

وأما التركيب الثانى فهو « **أقائم الزيدان** » فقد أدرجه النحويون فى الجملة الاسمية من حيث الظاهر ، وقالوا إنه فى الحقيقة من الجملة الفعلية . فهو فى عمقه (فعل + فاعل) وفى ظاهره (مبتدأ وسادّ مسدّ الخبر) .

وقد يكون كلام عبد القاهر الجرجانى فى شرح هذه المسألة مغنيا فى بيان وجهة نظر النحويين فى تعاملهم مع مفهوم البنية المقدرة والبنية الظاهرة للجملة « قال الشيخ عبد القاهر : اعلم أن « قائم » فى قولك : « أقائم أخواك » اسم فاعل ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على شىء ، وقد اعتمد « قائم » على همزة الاستفهام ؛ فعمل الرفع فى « أخواك » كما يعمل « يقوم » إذا قلت : « أيقوم أخواك » وهذا حكم قولك : « أذاهبٌ الزيدان » ؛ لأن « ذاهب » قد جرى مجرى « يذهب » فى رفع « الزيدان » **وهذا تفسير المعنى** . وأما رفع « قائم » و « ذاهب » فبالابتداء ؛ لأنهما وإن تنزلا منزلة الفعل فلا يمكن تعريتهما من الإعراب الذى يكون للأسماء ، كما لم يعريا من التنوين المختص بالاسم ، فكما أن « زيدًا » فى قولك : « أزيدٌ قائم » مرفوع بالابتداء لتعريه من العوامل اللفظية ، كذلك « قائم » فى قولك : « أقائم أخواك » يرتفع بالابتداء لمساواته « زيدًا » فى التعرّى من العوامل الظاهرة ، فإن قلت : إنّ « زيداً » فى قولك : « أزيدٌ قائم » له خبرٌ ، وهو « قائمٌ » ،

وليس لقائم فى قولك : « أقائمٌ الزيدان » خبر . فالجواب عنه ما ذكره الشيخ أبو على من أن الفاعل سدّ مسدّ الخبر .

وحقيقة ذلك أن « قائما » فى قولك : « أقائم الزيدان » لما كان بمنزلة الفعل لم يمكن أن يخبر عنه بشىء ، إذ الخبر لا يكون مخبرًا عنه فكما أنك إذا قلت : « أيقوم الزيدان » لم يكن لـ « يقوم » خبر ، لاستحالة ذلك ، كذلك لا يكون لـ « قائم » الكائن بمعناه خبر ، إلّا أنه لمّا رفع لكونه اسما فى اللفظ ؛ صار الفاعل كأنه خبر من جهة الظاهر لا المعنى »[1] .

فلدينا فى هذا التركيب « ظاهر » و « معنى » والظاهر فيه هو « مبتدأ » بمعنى الفعل ، وهو فى الحقيقة مخبرٌ به ولا يصح أن يحتاج إلى خبر ، والظاهر أيضا اسم آخر يعد سادًا مسدّ الخبر ، وهو « خبر » من جهة الظاهر ولكن المعنى أنه مخبر عنه أو « فاعل » ، والأصل فى جملة : « أقائم الزيدان » هو « أيقوم الزيدان » فتحول الفعل إلى اسم فاعل ، وتحوت لذلك الجملة من فعلية إلى اسمية ، لأن اسم الفاعل أخذ علامة الأسماء وهى التنوين ، وإعراب الاسم الذى يقع موقعه وهو الرفع ، فلم يكن بد من معاملته فى الظاهر معاملة الأسماء ولكنه لا يكون فى « تأويل الاسم البتة »[2] ، « بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسدّه ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأتّ ، إذْ هو فى المعنى كالفعل ، والفعلُ لا خبر له ، فمن ثمّة تمّ بفاعله كلامًا »[3] ولأن هذا « الوصف » قائم مقام الفعل لشدة شبهه به ؛ منع ما يمنع منه

(١) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٤٧/١ .
(٢) شذور الذهب : ٢٣٠ .
(٣) شرح الكافية : ٨٦/١ .

الفعل ، فلا يخبر عنه ، ولا يصغّر ، ولا يوصف ، ولا يعرف بألْ ، ولا يثنى ، ولا يجمع كما لا يقبل الفعل شيئا من ذلك[1] .

ولما كان المعيار فى تحديد التحليل هو « المعنى » – وهو هنا ما يساوى البنية العميقة – ردّ النحويون قول من قال إن خبر هذا « الوصف » محذوف بأنه لا حاجة إلى هذا الخبر المحذوف لتمام الكلام بدونه ، ولذلك لا يكون التقدير جزافا ، ولكنه مقيد بعدة اعتبارات أهمها مراعاة « المعنى » ومطابقة البنية الظاهرة مع البنية المقدرة .

لقد كان منهج النحويين واضحا فى معاملة « ظاهر » التراكيب على وفق « معناها » المقدر ، وقد حددوا هذا « المعنى » المقدر بناء على ملاحظات كثيرة ، وقد أشاروا إلى كل ذلك ، وعلى سبيل المثال تجدهم يقولون فى هذا التركيب : « إنْ زيدٌ خرج ، خرجت » و « إن الزيدون خرجوا ، خرجت » : إن « الاسم الواقع بعد « إنْ » **مرفوع فى الظاهر بمنزلته إذا قلت : « الزيدون خرجوا » فى الابتداء ، وليس حكمُه ذلك الحكمَ فى التقدير** ؛ لأجل أنه مرفوع بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ، فالتقدير فى قولك : « إن الزيدون خرجوا » ، إنْ خرج الزيدون خرجوا . فأُضمر الأول لدليل الثانى عليه . فالاسم بعد « إنْ » غير معرى عن العوامل اللفظية على الإطلاق ، **لأن الفعل المضمر بمنزلة المظهر** . وإنما حملوا هذا النحو على الفعل **لأجل أنّ ( إنْ ) لا يقع بعده الاسم ، بدلالة أن أحدًا لا يقول : إنْ زيدٌ أخوك خرجت ، ولا إنْ زيدٌ ضربْتَه ضربتُك** . وإنما يقال : إنْ زيدًا ضربتَه ، على إضمار الفعل ، فكما نصب هنا بفعل مضمر ، كذلك يرفع « الزيدون » فى قولك : « إن الزيدون خرجوا » بفعل مضمر ، وإذا كان مرفوعا بالفعل

---

(١) انظر : شرح الكافية ١/٨٦ وهمع الهوامع ٢/٧ .

لم يكن مبتدأ ، كما أنك لو أظهرت الفعل فقلت : « إنْ خرج الزيدون » كان كذلك[1] .

إن القواعد الخاصة باللغة العربية لا تنتج هذا التركيب :

- إن زيدٌ أخوك خرجت.
- إن زيدٌ ضربته ضربتك .

وقد عبر عبد القاهر عن ذلك بقوله : « بدلالة أن أحدًا لا يقول .... » ولذلك لا يصلح أى من هذين التركيبين أن يكون بنية مقدرة لأنه لا ينتج أصلا فى اللغة ، ولذلك كان « التقدير » متوافقا مع ما يمكن أن تنتجه القواعد ثم حدث فيه تحويل بالاستبدال على ما شرحه عبد القاهر .

وقد يتسع مفهوم التحويل فى الجملة ليشمل التحويل فى المعنى أيضا بحيث تكون الجملة فى ظاهرها على تركيب ويقصد به معنى تركيب آخر ، وهذا ما تحدث فيه البلاغيون أكثر من النحويين ، ومن ذلك ما يقوله المرزوقى فى قول الفِنْد الزِّمّانىّ :

أيا طعنةَ ما شيخٍ كبيرٍ يَفَنٍ بَالِى

« « ما » من قوله « ما شيخ » زائدة ، أراد طعنة شيخ . وهذا اللفظ لفظ النداء والمعنى معنى التعجب والتفخيم كأنه أراد : ما أهولها من طعنة اوهالها من طعنة بدرت من شيخ كبير السن فانى القوى بالى الجسم»[2] وإذن ظاهر الجملة النداء ، وعمقها التعجب .

---

(١) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٢١٥/١ وانظر أيضا ص ٢٢٤ .

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٥٣٧ وقارن بخزانة الأدب ١١٩/٧ ، ١٢٠ .

ومن ذلك تحول الاستفهام إلى التقرير كما فى قوله تعالى : ﴿ **ألم نشرح لك صدرك** ﴾[1] إذ استفهم عن انتفاء الشرح على وجه الإنكار فأفاد إثبات الشرح وإيجابه فكأنه قيل : شرحنا لك صدرك ، ولذلك عطف عليه « وضعنا » اعتبارا للمعنى[2] . كما يقول الزمخشرى .

وتحول الاستفهام إلى التعجب فى مثل قوله :

**يا جارتا ما أنت جاره**

وفى قوله تعالى : ﴿ **ألم تر إلى ربّك كيف مدّ الظلّ** ﴾[3] وتحول الاستفهام إلى نفى كما فى قوله تعالى : ﴿ **أأنت قلت للناس** ﴾[4] وليس هو باستفهام وإن خرج مخرج الاستفهام كما يقول القرطبى ، وقيل إن الله تعالى سأل عيسى عن ذلك توبيخا لمن ادعى ذلك عليه ليكون إنكاره بعد السؤال أبلغ فى التكذيب ، وأشد فى التوبيخ والتقريع[5] . وهذا النوع من التحويل « الدلالىّ » يحتاج إلى بحث مستقل .

---

(١) سورة الشرح الآية ١ .
(٢) الكشاف للزمخشرى ٤/٢٢٠ .
(٣) سورة الفرقان الآية ٤٥ .
(٤) سورة المائدة الآية ١١٦ .
(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٣٧٢ .

## خاتمـــة

كان الهدف من هذا البحث الكشف عن بعض أنماط من « التحويل » في منهج النحويين العرب ، بعد أن شاع مفهوم « التحويل » بظهور المدرسة التحويلية التوليدية في الخمسينيات من هذا القرن ، وتردد على أقلام الباحثين وألسنة المتكلمين . وقد رأينا أن منهج النحويين العرب كان يقوم في جوهره على اعتبار بنيتين للجملة إحداهما « بنية مقدرة » ، وقد تكون مفترضة في كثير من الأحيان ، والأخرى « بنية ظاهرة » . وكانت هناك عدة وسائل اصطنعوها للانتقال من البنية المقدرة إلى البنية الظاهرة ، وهي ما يمكن أن يطلق عليه المصطلح المأخوذ من المدرسة التحويلية التوليدية « القواعد التحويلية » . ويعد هذا توافقا مع أساس الاتجاه التحويلي الحديث ، وقد يعد هذا التوافق دافعا للثقة بنحاتنا القدماء الذين وصفوا اللغة وحاولوا تفسيرها ، وخاصة بعد أن تعرض النحاة ومنهجهم لنقد قاس من بعض علماء اللغة الوصفيين .

ولست أرى من بأس في أن نعود لمناهج القدماء ونعيد النظر فيها بعيون معاصرة من غير أن نكون مفتونين بالحديث أو متعصبين للقديم لأن الفتنة بالحديث أو التعصب للقديم يعصب العين عن الرؤية العلمية الدقيقة ، والنظرة الموضوعية المنصفة .

إننا لا نملك حتى الآن وصفاً للغتنا العربية الفصحى إلا ما قدمه لنا القدماء ، ويبدو أننا ارتضينا هذا الوصف لأسباب كثيرة ، وكل ما نقوم به هو تجلية هذا الوصف وشرحه وإعادة تقديمه ودراسته أحيانا برؤية معاصرة ، وقد يكون هذا مطلبا كافيا في هذه المرحلة ، وكل هذه

الجهود لبناتٌ صغيرة فى الصرح الضخم الذى نأمله ونرجوه وهو إعادة وصف اللغة العربية الفصحى وصفا « ألسنيا » يجمع بين الأصالة والمعاصرة .

وقد عنيتُ هنا بنصوص النحويين أنفسهم إذ بدت واضحة فى كشف منهجهم فى اعتبار بنيتين للجملة ، وهو ما أراه ، ويراه غيرى ، قريبا من منهج التحويليين التوليديين المعاصرين . وكانت هذه النصوص متحدثة عن نفسها ، ولم أستنطقها بغير ما تنطق به أو أردها على مالا تريده .

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل .

# ثبت المراجــــع

## أولا : المراجع العربية :


• **أبحاث في اللغة العربية** د. داود عبده
( مكتبة لبنان – بيروت ١٩٧٣ م ) .

• **أسرار العربية** لابن الأنباري
( تحقيق محمد بهجة البيطار – دمشق ١٩٥٧ م ) .

• **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** (النظرية الألسنية)
د . ميشال زكريا ( المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت ١٩٨٦ ) .

• **اكتساب اللغة .** مارك ريشيل
( ترجمة د . كمال بكداش – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت ١٩٨٤ ) .

• **الألسنية ( علم اللغة الحديث )** : قراءات تمهيدية د . ميشال زكريا
( المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت ١٩٨٤ ) .

• **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية** (الجملة البسيطة)
د . ميشال زكريا ( المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت ١٩٨٦ ) .

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام ( نشر تحت عنوان
منار السالك إلى أوضح المسالك – محمد عبد العزيز النجار
– مطبعة الفجالة ) .
- **بحوث ومقالات في اللغة**
د . رمضان عبد التواب ( مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي
بالرياض ١٩٨٢ م ) .
- **البنى النحوية** تشومسكي
( ترجمة د . يوئيل يوسف عزيز – دار الشؤون الثقافية
العامة – بغداد ١٩٨٥ ) .
- **تشومسكي والثورة اللغوية** . جون سيرل
( مجلة الفكر العربي العدد ٨ ، ٩ مارس ١٩٧٩ ) .
- **التقدير وظاهر اللفظ** . د . داود عبده
( مجلة الفكر العربي العدد ٨ ، ٩ مارس ١٩٧٩ ) .
- **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي ( كتاب الشعب ) .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني** الشيخ محمد على الصبان
( دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ) .
- **حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التوليدية والتحويلية**
د . مازن الوعر ( مجلة اللسانيات – جامعة الجزائر – العدد
٦ – سنة ١٩٨٢ م ) .
- **خزانة الأدب** للبغدادي
( تحقيق عبد السلام هارون – الخانجي بالقاهرة ) .

- **دلائل الإعجـاز** لعبد القاهر الجرجانى

( قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر - الخانجى بالقاهرة )

- **شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك** أبو الحسن على بن محمد الأشمونى

( دار إحياء الكتب العربية - القاهرة )

- **شرح ديوان الحماسة** لأبى على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوق

( نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥١ م ) .

- **شرح شذور الذهب** لابن هشام

( تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد )

- **شرح قطر الندى** لابن هشام

( تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد )

- **شرح الكافية فى النحو** لرضى الدين محمد بن الحسن

( الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ )

- **شرح المفصل** لابن يعيش

( مكتبة المتنبى - دون تاريخ ) .

- **صحيح البخارى** ( كتاب الشعب - القاهرة ) .

- **فى بناء الجملة العربية** د . محمد حماسة عبد اللطيف

( دار القلم - الكويت ١٩٨٢ م ) .

- **قواعد تحويلية توليدية للغة العربية** د . محمد على الخولى

( دار المريخ - الرياض ١٩٨١ م ) .

- **كتاب سيبويه**

( تحقيق وشرح عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦ – ١٩٧٧ ) .

- **كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح** عبد القاهر الجرجانى

( تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان بغداد ١٩٨٢ ) .

- **الكشاف** للزمخشــــرى

( المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٤ هـ )

- **اللسانيات واللغة العربية**. عبدالقادر الفاسى الفهرى

(منشورات عويدات – بيروت – باريس ١٩٨٦ م).

- **مباحث فى النظرية الألسنية وتعليم اللغة** د . ميشال زكريا

( المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت ١٩٨٤ ) .

- **المسائل العسكريات** لأبى على الفارسى

( تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة – منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١ ) .

- **مغنى اللبيب** لابن هشام

( دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ) .

- **المفصّـــل** لجار الله محمود بن عمر الزمخشرى

( الطبعة الأولى ١٣٢٣ هـ)

- **نتائج الفكر فى النحو** للسهيلى

( تحقيق د . محمد البنا – دار الاعتصام )

• **النحو العربي الحديث : بحث في المنهج** د. عبده الراجحي
( دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٩ ) .
• **نحو نظرية لسانية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**
د. مازن الوعر ( دار طلاس - دمشق ١٩٨٧ م ) .
• **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**
د. محمد حماسة عبد اللطيف ( القاهرة ١٩٨٣ ) .
• **نظرية تشومسكي اللغوية** جون ليونز
( ترجمة د. حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥ ) .
• **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**
د. نهاد الموسى ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٠ ) .
• **همع الهوامع** للسيوطي
( تحقيق د. عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية )

## ثانياً : المراجع الأجنبيـــة :


- Allen . J.P.B & Buren . P.V.
  Chomsky : Selcted readings.
  (Oxford Universty press 1972)
- Burt , Marina K.
  From Deep to surface structure An interoduction to transformational syntax.
  (Harper & Row Publishers New York 1971)
- Chamky, N.
  - Aspects of the theory of syntax
  (the M.I.T press 1965)
  - Current Issues in Linguistic theory
  (Campredge , mass M.I.T press 1965)
  - Essyas on Form and Interpretation
  (North Holland 1977)
  - Lectures on Government and Binding
  class pectures M.I.T Fall 1981
  - Reflections on Language
  (Panthan 1975)
  - Synactic structures
  (the Hage : Mouton 1957)
- Crystal, D.
  A First Dictionary of Linguistics and Phonatics.
  (Andre Deutsch second impression 1983)
- Liles, Bruce. I.
  - An Introdutory Transformational Grammar.
  (Prentice - Hall , Inc. Englewood cliffs - 1971)

- Lyons, John.
  - Chomsky
  (Fontana 1970)
- Palmer , frank
  - Grammar
  (Penguin Books 1971)
- Staal I.F
  - Word order in Sanskrit Universal Grammar
  (Holland , 1967)

## فهــرس الموضوعــات

رقم الإيداع
١٩٩٠/٥٧٠٠